

## مثلث العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية (المحددات، المسارات، الآفاق)

المعنية من ناحية، والتحولت الإقليمية والدولية الراهنة من ناحية أخرى. وإذا كانت الحولية التي تأتي هذه الدراسة في إطارها تغطي بالأساس أحداث وتطورات عام ١٩٩٩، فإن الدراسة سنتظر إلى أهم التفاعلات التي جرت بين الدول الثلاث خلال العام المذكور في سياق تطور العلاقات بينها منذ مطلع التسعينيات، وبخاصة في ظل التحولات الكبرى التي جرت على الصعيدين الإقليمي والدولي منذ ذلك التاريخ، والتي كان لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على العلاقات والتفاعلات بين الدول المعنية، فعلى الصعيد الإقليمي وقعت كارثة الخليج الثانية على أثر احتلال العراق لدولة الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠، وما ترتب عليها من آثار وتداعيات، كان من أبرزها تدمير القدرة الاقتصادية والعسكرية للعراق وخلق ما أصبح يعرف لاحقاً بـ "المسألة العراقية". كما أن الكارثة أثارت مجدداً قضية الأمن في الخليج. ورغم تعدد الرؤى والتصورات بهذا الخصوص، فإن الأمر حسم لصالح الرؤية الأمريكية، بحيث أصبحت معادلة الأمن في الخليج أمريكية، وهو مما أدى إلى تعاضم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وبالإضافة إلى كارثة الخليج الثانية، فقد

مقدمة: في طرح الموضوع وتقسيم الدراسة: تمثل إيران وتركيا ومصر ثلاث دول محورية أو رئيسية في الدائرة الحضارية الإسلامية، وذلك بمعايير الموقع الاستراتيجي، وحجم الموارد الطبيعية والبشرية، والقدرات العسكرية والاقتصادية فضلاً عن التوجهات الأيديولوجية والسياسية لكل منها. ولذلك فإن طبيعة العلاقات بين الدول الثلاث تعتبر من العوامل الهامة ذات الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على جهود وآمال تحقيق التضامن الإسلامي وتفعيل العمل الإسلامي المشترك، وبخاصة في ظل التحديات الهائلة - القائمة والمحتملة - التي يتعرض لها العالم الإسلامي سواء من داخله أو خارجه. والهدف من هذه الدراسة هو رصد وتحليل طبيعة وديناميات العلاقات بين الدول الثلاث، بما ينطوي عليه ذلك من تحليل لأهم المحددات الحاكمة للعلاقات بين الدول المعنية أو المؤثرة فيها، فضلاً عن رصد أهم القضايا التي تمحورت وتمتحو - حولها هذه العلاقات، والملاحم الأساسية لاتجاهات تطورها سواء في شكل تعاوني أو تنافسي أو صراعي. كما تطرح الدراسة بعض القضايا والتساؤلات حول الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات، وذلك في ضوء التطورات والتفاعلات الداخلية في الدول

وثمة ثلاث ملاحظات عامة يتعين أخذها في الاعتبار عند تناول هذا الموضوع:

أولى هذه الملاحظات هي أنه على الرغم من أن الدول الثلاث المعنية تقع في الدائرة الحضارية الإسلامية بالمعنى العام للكلمة، فإن العلاقات بين هذه الدول هي في جوهرها علاقات بين دولة عربية (مصر)، لها وزنها في النظام الإقليمي العربي، الذي عانى - ويعاني أزمة عميقة منذ منتصف السبعينيات، ازدادت تفاقماً في ظل تحولات التسعينيات حتى أصبحت تهدد وجود النظام ذاته، ودولتين غير عربيتين هما تركيا وإيران. وتشكل الدولتان، بالإضافة إلى دول أخرى، ما أصبح يعرف في الفكر العربي بـ "دول الجوار الجغرافي" أو "دول التخوم". وثمة اتجاه بارز في التحليل السياسي العربي يرى أن لدول الجوار الجغرافي، وبخاصة إيران وتركيا وإثيوبيا، مصالحها ومطامعها في المنطقة العربية، مما يجعلها تشكل تهديداً للأمن القومي العربي بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة.<sup>(1)</sup>

ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى عدد من المشكلات والوقائع والتفاعلات بين الدول المعنية وبعض الدول العربية لتبرير وجهة نظرهم. ولكن مع التسليم بوجود تناقضات ومشكلات بين كل من إيران وتركيا وبعض الدول العربية، فإن هناك دعوة يتبناها عدد كبير من الباحثين والمتقنين العرب مفادها ضرورة بلورة استراتيجية عربية متكاملة للتعامل مع دول الجوار الجغرافي على قاعدة الحفاظ على حسن الجوار، وتسوية المشكلات

انطلقت منذ عام ١٩٩١ مسيرة السلام من مؤتمر مدريد، ولا تزال تتواصل حلقاتها حتى الآن. وكل هذه القضايا وغيرها شكلت مجالات للتفاعلات والتجاذبات بين كل من تركيا وإيران ومصر. أما على الصعيد الدولي، فقد تمثل التحول الرئيسي في تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء مرحلة الحرب الباردة ومعها نظام القطبية الثنائية، وبروز نظام دولي أحادي القطب - على المستوى الاستراتيجي والعسكري على الأقل - حيث تتربع على قمته الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ولو لبعض الوقت. وهو الأمر الذي أفرز تداعيات عديدة كان لها تأثيراتها على العلاقات بين الدول الثلاث، وبخاصة بين إيران وتركيا على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

وإذا كانت التحولات الإقليمية والدولية سائلة الذكر قد أثرت على أنماط العلاقات والتفاعلات بين الدول المعنية، فقد كان لبضع التطورات الداخلية التي شهدتها هذه الدول خلال عقد التسعينيات تأثيراتها البالغة بهذا الخصوص. وهو ما يدفع إلى القول بأن العلاقات بين تركيا ومصر وإيران تجسد حقيقة الترابط والتداخل بين ثلاثة مستويات هي: الداخلي والإقليمي والدولي. وهو ما يؤكد على أن العلاقات بين الدول الثلاث لم يحكمها عامل واحد فقط، بل حكمتها - وتحكمها - مجموعة معقدة من العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

التركية، والعربية- الإيرانية في مجملها، مع أفراد حيز أكبر لسياسات الدولتين (تركيا وإيران) تجاه بعض الدول العربية التي لها مشكلات عالقة مع كل منهما مثل سوريا والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي. ولم يأت ذكر مصر في سياق أغلب هذه الدراسات إلا عرضاً<sup>(٣)</sup> وهنا تبدو مفارقة هامة، فعلى الرغم من المتغيرات العديدة والمتداخلة التي تمثلها كل من إيران وتركيا بالنسبة إلى الوطن العربي، إلا أن الاهتمام الأكاديمي العربية بهاتين الدولتين سواء على صعيد رصد التطورات الداخلية في كل منهما، أو رصد وتحليل أنماط علاقاتهما بالدول العربية يعتبر بصفة عامة محدوداً ودون المستوى المطلوب. وإذا كان بعض الدراسات التي صدرت مؤخراً تمثل بدايات لصحوة أكاديمية في هذا المجال، فإن المهم هو أن يتواصل هذا الاهتمام برعاية مؤسسات أكاديمية عربية، ولا يبقى مجرد اهتمام موسمي تمليه بعض الظروف والتطورات.

وليس هنا مجال البحث في أسباب ضعف اهتمام الباحثين المصريين بصفة خاصة والعرب بصفة عامة برصد وتحليل علاقات مصر بكل من تركيا وإيران، ولكن ما تود الدراسة التأكيد عليه هو أن الدولتين تمثلان قوتين إقليميتين رئيسيتين، وبالتالي فإن أي حديث عن دور إقليمي لمصر، لابد وأن يأخذ هاتين الدولتين في الاعتبار، وهو ما يؤكد على أهمية زيادة اهتمام المؤسسات الأكاديمية المصرية والباحثين المصريين بهاتين الدولتين

العالقة، وتجاوز عقد الماضي وحساسياته وتحقيق المصالح المشتركة<sup>(٢)</sup>. لكن المشكلة هنا أن العرب أخفقوا حتى الآن في صياغة استراتيجية متكاملة للتعامل فيما بينهم، فما بالك بشأن التعامل مع غيرهم.

لكن ماذا تعني الملاحظة سالفة الذكر في سياق دراستنا؟ إنها تعني أن علاقة مصر بكل من تركيا وإيران لا يمكن فهمها وتحليلها بمعزل عن علاقات وسياسات الدولتين تجاه الوطن العربي بصفة عامة. وتبرز هذه المسألة بصفة خاصة على صعيد العلاقات المصرية - الإيرانية، فخلال الثمانينات شكلت السياسة المصرية تجاه الحرب العراقية - الإيرانية، والتي تمثلت في تأييد ومساندة العراق وتقديم الدعم المادي والعسكري له، شكلت أحد المحددات الرئيسية للعلاقة بين القاهرة وطهران، بل إنها أوجدت عقداً ومرارات أسهمت في استمرار القطيعة بين البلدين طوال عقد التسعينيات كما أن سياسات إيران تجاه قضية أمن الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة وعملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وكذلك علاقاتها مع بعض الدول العربية الأخرى قد شكلت في مجملها محددات ألفت بظلالها على العلاقات المصرية - الإيرانية طوال عقد التسعينيات.

وتتمثل الملاحظة العامة الثانية، في ندرة الدراسات العربية التي تناولت علاقة مصر بكل من إيران وتركيا - حيث يلاحظ أن الدراسات القليلة التي صدرت خلال السنوات الأخيرة قد ركزت على العلاقات العربية -

المعنية، أو محددات دولية مصدرها النظام الدولي بهيكل القوة السائد فيه، وقضاياها، وتأثيراته على النظم الإقليمية. أما المبحث الثاني، فيتناول بالرصد والتحليل المسارات أو الاتجاهات العامة لتطور العلاقات بين الدول الثلاث خلال عقد التسعينيات مع إبراز أهم القضايا التي تمحورت حولها هذه العلاقات، وكذلك أهم الأساليب التي سلكتها الدول المعنية في إدارة العلاقات فيما بينها. وفي الخاتمة، تحاول الدارسة طرح بعض القضايا والتساؤلات بشأن الآفاق المستقبلية للعلاقات المصرية - التركية - الإيرانية.

وجدير بالذكر أن أهم الأحداث والتفاعلات التي جرت فيما بين الدول الثلاث خلال عام ١٩٩٩ سوف يتم توظيفها في السياق التحليلي العام للدراسة للوقوف على حدود الاستمرارية والتغير في علاقات الدول المعنية خلال العام المذكور.

### المبحث الأول

**العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية:  
المحددات:**

كما سبق القول فإن هناك جملة من المحددات، الداخلية والإقليمية والدولية، التي تلقي بتأثيراتها الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، على العلاقات بين مصر وتركيا وإيران. ومع التسليم بحقيقة التداخل والتأثير المتبادل بين بعض المتغيرات على المستويات الثلاثة (الداخلي والإقليمي والدولي)، فإن الدراسة ستعرض للمحددات

وغيرهما من دول الجوار الجغرافي التي يمكن أن يكون لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على مصر والوطن العربي بصفة عامة.

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة، فجوهرها أن هناك عوامل وقضايا تمثل مصادر للتنافس والصراع بين تركيا وإيران، وإيران ومصر، ولكن بالمقابل هناك عوامل وضرورات تدعو إلى التعاون والتنسيق بين هذه الدول.

وهنا تبدو أهمية البحث في المعطيات والشروط التي تدعم من فرص وإمكانيات التعاون والتضامن بين الدول الثلاث، لما يمثله ذلك من أهمية لتحقيق حد أدنى من التضامن الإسلامي ولو لمواجهة بعض التحديات المشتركة.

وجدير بالذكر أن مسؤولية المفكرين، عرباً وأتراكاً وإيرانيين، تعتبر أساسية بهذا الخصوص سواء لجهة فتح وتدعيم قنوات الحوار والتواصل بين الدول المعنية من ناحية، أو العلم من أجل تبديد وتجاوز الهواجس والعقد التاريخية من ناحية ثانية، أو طرح رؤى وتصورات بشأن تدعيم العلاقات بين الدول المعنية من ناحية ثالثة.

وتأسيساً على ما سبق، تنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين. يتناول أولهما، محددات العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية سواء أكانت محددات داخلية، أي نابعة من التطورات والمتغيرات الداخلية في الدول الثلاث، أو محددات إقليمية مبعثها التطورات والتحويلات على صعيد الدوائر الإقليمية والإقليمية الفرعية التي تتخرط فيها وتهتم بها كل من الدول

وفقاً للنموذج الغربي القائم على دعومات العلمانية والتصنيع والديموقراطية. إلخ. ومنذ ذلك التاريخ توالى عمليات وسياسات التغريب والعلمنة، مما جعل أول دولة علمانية في العالم الإسلامي. وبذلك أحدثت قطيعة مع ماضيها الإسلامي ومورثها العثماني. ولنا هنا في معرض تقييم التجربة العلمانية في تركيا، ولكن ما يهمنا هو النظر إليها من زاوية انعكاساتها على علاقات تركيا بكل من إيران ومصر.

وعلى الرغم من أن سياسات العلمنة قد أكسبت الدولة التركية طابعاً علمانياً، إلا أنها لم تلغ المكون الإسلامي على صعيد المجتمع، وهو الأمر الذي أدى مع حلول عقد التسعينيات إلى بروز الإسلام كفاعل رئيسي على الساحة السياسية. وقد تجلّى ذلك في الفوز الكبير الذي حققه حزب الرفاه الإسلامي بزعامة "نجم الدين أربكان" في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٤/١٢/١٩٩٥، حيث احتل الحزب المركز الأول بحصوله على (١٥٨) مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها (٥٥٠) مقعداً. وبالمقابل فقد حصل حزب الطريق القويم على (١٣٥) مقعداً، وحزب الوطن الأم على (١٣٢) مقعداً، واليسار الديمقراطي على (٧٦) مقعداً، والشعب الجمهوري على (٤٩) مقعداً. ورغم أن حزب الرفاه لم يحقق الأغلبية المطلقة التي تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده، إلا أن النتائج التي حققها في الانتخابات أكدت بشكل قاطع على أن النظام العلماني الصارم لم يخترق البنية

الناבעة من البيئة الداخلية أولاً ثم البيئة الإقليمية ثم البيئة الدولية.

#### أولاً: المحددات الداخلية (البيئة الداخلية):

لا يتسع المجال لتناول مختلف العناصر والمتغيرات الداخلية ذات التأثير على العلاقات المصرية- التركية- الإيرانية. وسوف تكفي الدراسة بالإشارة إلى أهم هذه المتغيرات، والمتمثلة في: طبيعة النظام السياسي ونمط العلاقة بين الدين والدولة. والوضع الاقتصادي الداخلي، وحالة الاندماج الوطني. وطبيعة الدور الإقليمي الذي تتطلع النخبة الحاكمة في هذه الدولة أو تلك إلى ممارسته.

١- طبيعة النظام السياسي ونمط العلاقة بين الدين والدولة:

يعتبر هذا العامل من أكثر العوامل تأثيراً على أنماط العلاقات والتفاعلات بين الدول الثلاث، خاصة وأنه وثيق الارتباط بقضية جوهرية وحساسة في العالم الإسلامي، وهي قضية العلاقة بين الدين والدولة. فتركيا جمهورية علمانية تأخذ بنظام سياسي تعددي يمكن وصفه بأنه شبه ديمقراطي نظراً لكثرة السلبيات وأوجه القصور التي تعاني منها الديمقراطية التركية من ناحية وتحدد الدور السياسي للجيش التركي من ناحية أخرى، حتى إن هناك من يصف النظام التركي بأنه نظام عسكري بواجهة ديموقراطية<sup>(٤)</sup>.

ولتفصيل ما سبق يمكن القول إنه منذ الإعلان عن قيام الجمهورية التركية في عام ١٩٢٤، اتجه مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك إلى إعادة صياغة الدولة والمجتمع في تركيا

عن خمسة من أعضائه وحرمانهم من ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات. وقد كان "أربكان" واحدًا من هؤلاء الخمسة<sup>(٦)</sup>.

وعلى أثر حل حزب الرفاه ظهر حزب الفضيلة كاستمرارية له، حيث انضم نواب الرفاه الذين لم يتم إسقاط عضويتهم إلى الحزب الجديد. وقد خاض الفضيلة الانتخابات البرلمانية المبكرة التي أجريت في ١٨ أبريل ١٩٩٩. وقد جاء ترتيبه الثالث من حيث عدد المقاعد التي حصل عليها والبالغ (١١٥) مقعدًا. وقد سبقه في الترتيب حزب اليسار الديموقراطي بزعامه أجاويد الذي احتل المركز الأول بحصوله على (١٣٥) مقعدًا، ثم حزب الحركة القومية بزعامه "دولت بغلجي" الذي حل ثانيًا بحصوله على (١٢٨) مقعدًا. ولا شك في أن التراجع الملحوظ في عدد المقاعد التي حصل عليها حزب الفضيلة الإسلامي مقارنة بتلك التي حصل عليها حزب الرفاه في انتخابات ١٩٩٥ إنما يرجع في جانب هام منه إلى الضغوط المكثفة والممارسات الحادة التي انخرط فيها النظام العلماني بتحريك من المؤسسة العسكرية للقضاء على مصادر قوة التيار الإسلامي ومحاصرة أية أنشطة يمكن أن تشكل دعمًا للحزب، وبخاصة في مجالات الأعمال والمال والتعليم والإعلام والدعوة<sup>(٧)</sup>.

ولكن حزب الفضيلة عاد إلى بؤرة الأحداث على أثر قضية نائبته المحجبة "مروة قاوقجي" التي تفجرت منذ الجلسة الافتتاحية للبرلمان والمخصصة لأداء اليمين الدستورية، حيث

الأساسية المحافظة للمجتمع التركي، بصورة تحول دون تحول الشعور الديني للمواطن إلى واقع سياسي<sup>(٥)</sup>.

ورغم تعدد المحاولات والمناورات التي جرت لمنع أربكان من تشكيل حكومة ائتلافية، إلا أنه سمح له في يونيو ١٩٩٦ بتشكيل حكومة بالائتلاف مع حزب الطريق القويم بزعامه "تانسو تشيلر" وذلك طبقًا لجملة من الشروط. وقد كانت حكومة أربكان أول حكومة يترأسها إسلامي في تركيا العلمانية منذ عام ١٩٢٤. ورغم حرص "أربكان" على تأكيد التزامه بالديمقراطية والعلمانية والحفاظ على التزامات تركيا الدولية، فإن مجرد تشكيله للحكومة أثار الهواجس لدى الأحزاب والمؤسسات العلمانية، وفي مقدمتها الجيش الذي يعتبر نفسه المدافع عن تراث العلمانية في تركيا. وقد نظر الجيش إلى بعض ممارسات حكومة "أربكان" على أنها تشكل تهديدًا لوحدة الدولة وعلمايتها. ومن هنا بدأ في تكثيف الضغوط عليها من خلال مجلس الأمن القومي. حيث بدأ الأخير في إملاء المطالب على حكومة أربكان، وكانت تتعلق في معظمها بتأكيد علمانية الدولة، ومحاصرة أي توجهات وأنشطة إسلامية وبخاصة في مجالات التعليم والإعلام والمال والأوقاف والطرق الصوفية. وإزاء تصاعد هذه الضغوط اضطر "أربكان" إلى الاستقالة من منصبه في يونيو ١٩٩٧. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمًا بحل حزب الرفاه، وإسقاط عضوية البرلمان

— تعتبر إحدى حلقات هذا الاستقطاب، كما أن المواجهة بين حزب الفضيلة الإسلامي والنظام العلماني سياسياً وإعلامياً وقضائياً تعتبر حلقة أخرى في هذا المسلسل. أما الأزمة الثالثة، فتتمثل في عدم الاستقرار السياسي، وذلك على الصعيد المؤسسي وبخاصة فيما يتصل بالحكومة، حيث شهدت تركيا خلال النصف الثاني من التسعينيات ظاهرة الائتلافات الحكومية الهشة مما أصاب البلاد في بعض الفترات بحالة من الفراغ الحكومي، وهو ما يعكس ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية في تركيا. فضلاً عن استمرار المواجهة المسلحة بين الدولة وحزب العمال الكردستاني بشأن المشكلة الكردية، وذلك حتى بعد اعتقال زعيم الحزب عبد الله أوجلان في فبراير ١٩٩٩، وصدور حكم عليه بالإعدام فيما بعد (في يوليو ١٩٩٩ أعلن الحزب تخليه عن الكفاح المسلح بدعوة من زعيمه).

وعلى النقيض من تركيا، تعتبر إيران، منذ نجاح الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ جمهورية إسلامية، يستند نظامها السياسي إلى مرجعية دينية. ويقوم على مفهوم "ولاية الفقيه" الذي يشكل العصب الرئيس للحكم في إيران. ومن المعروف أن هذا المفهوم كان قد دشنه الإمام الخميني في محاضراته التي كان يلقاها في منفاه في العراق في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات<sup>(٩)</sup>. وطبقاً لهذا المفهوم يتولى "الفقهاء سلطة القرار السياسي ومن ثم إدارة الدولة بمختلف مؤسساتها. وفي بداية الثورة

أصرت النائبة على الدخول إلى البرلمان وهي مرتدية الحجاب، مما أثار عاصفة احتجاج من قبل نواب الأحزاب العلمانية، وجرى اتهام "قاوقجي" بأنها تخرق بل وتهدد مبادئ وقوانين الجمهورية التركية، وأنها عميلة لجهات أجنبية في إشارة واضحة إلى إيران. وقد أيد حزب الفضيلة موقف نائبته. وعلى خلفية ذلك بدأ السيناريو الذي سلكه النظام العلماني تجاه حزب الرفاه يتكرر مع حزب الفضيلة، حيث جرى رفع قضية أمام المحكمة الدستورية العليا لحل حزب الفضيلة، وحرمان كوادره من ممارسة السياسة لمدة خمس سنوات وإلغاء ولاية جميع نوابه، وذلك بتهمة التحريض على الحقد العرقي والديني وتهديد هوية تركيا العلمانية ونظامها الجمهوري<sup>(٨)</sup>.

ومن خلال التحليل السابق يمكن القول إن التطورات السياسية الداخلية في تركيا تكشف النقاب عن ثلاث أزمت جوهريّة لبعضها انعكاساته على علاقات تركيا بإيران على وجه التحديد. أولها أزمة الهوية، حيث لا تزال تركيا حائرة وممزقة بين العلمانية والإسلام، فلا التقاليد العلمانية استقرت وترسخت، ولا مكونات الهوية الإسلامية انزوت وتراجعت.

وهنا تبرز الأزمة الثانية التي تعاني منها تركيا والمتمثلة بزيادة حدة الاستقطاب الإسلامي — العلماني، وبخاصة مع بروز قوة التيار الإسلامي على الساحة السياسية منذ منتصف التسعينيات. وتعتبر قضية النائبة المحجبة (قاوقجي) التي تم إسقاط عضويتها من البرلمان، بل وإسقاط الجنسية التركية عنها

المبادئ والشعارات الإسلامية هي المحدد الرئيسي لسياسة إيران الخارجية، وهو ما انعكس على علاقات إيران بدول عربية وأجنبية عديدة من بينها مصر، خاصة وأن النظام المصري قام في ذلك الوقت باستقبال الشاه المخلوع بعد أن رفضت أمريكا استقباله. وأكثر من هذا فقد سمح النظام بدفن الشاه في مصر وهو ما اعتبرته الثورة الإيرانية تحدياً لها. وعلى خلفية هذه التطورات، وموقف إيران بشأن رفض معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٩. ومن ذلك التاريخ توالى حلقات الخلاف والتوتر. وبين مصر وإيران في ساحات مختلفة وبشأن قضايا متعددة<sup>(١٢)</sup>.

ومع تولي حجة الإسلام "هاشمي رفسنجاني" الذي يشغل حالياً منصب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، مع توليه منصب رئيس الجمهورية في عام ١٩٨٩ بدأ يبرز خط أكثر اعتدلاً في السياسة الإيرانية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، خاصة بعد وفاة الإمام الخميني في عام ١٩٨٩. وقد شكل ذلك بدايات على طريق تحول الثورة إلى دولة. ولكن مقابل ذلك بدأ يبرز، وبشكل أكثر قوة، تيار محافظ (متشدد) أصبح يتوجس من محاولات الانفتاح وينظر إليها على أنها تشكل مساساً بمبادئ الثورة وأسس الجمهورية الإسلامية التي أرساها الإمام الخميني. ومع فوز رجل الدين (الإصلاحي المعتدل) "محمد خاتمي" في انتخابات الرئاسة التي جرت في

وبعد تتحية أبو الحسن بن صدر عن رئاسة الجمهورية والمهندس مهدي بازرگان عن رئاسة الوزارة تقدم الفقهاء واحتلوا المناصب الرئيسية في السلطة حتى لم يعد هناك موقع لغير الفقهاء فيه حضور وموقع قدم<sup>(١٠)</sup>.

وفي إطار مفهوم ولاية الفقيه يتربع المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (الولي الفقيه) على قمة النظام السياسي بسلطات وصلاحيات دستورية وواقعية واسعة جداً تجعله فوق كافة المؤسسات ومراكز صنع القرار في الجمهورية الإسلامية. وبالإضافة إلى المرشد الأعلى هناك مؤسسات سياسية أخرى تتمثل في رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس الشورى (البرلمان) فضلاً عن مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الرقابة على الدستور، وغيرهما. والتحدي الرئيسي الذي يواجه مؤسسات الحكم في إيران "قد يأتي من تعدد المؤسسات التي تخدم أهدافاً متوازية فهناك مجلس الخبراء مقابل مجلس الشورى، ثم المرشد الأعلى مقابل القوات المسلحة النظامية، وممثلو الإمام (المرشد الأعلى) لدى الوزارات مقابل الوزراء المعيّنين.. ويبقى السؤال الجوهرى إلى متى ستستمر هذه المؤسسات دون أن يصطدم بعضها ببعض؟ ويعد احتمال حدوث هذا الصدام في حقيقة الأمر احتمالاً واقعياً وليس ضرباً من ضروب التخمين"<sup>(١١)</sup>.

وخلال العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٩) تبنى النظام الإيراني هدف التصدير الثورة إلى الخارج، وأصبح بعض

من الحفاظ على استمرار هيمنتهم على البرلمان، مما يعني عرقلة جهود خاتمي الإصلاحية، ومحاصرة القوى الداعمة له في مختلف المجالات<sup>(١٤)</sup> ومهما يكن من أمر فإن نتيجة الصراع بين التيارين الإصلاحي والمحافظ سوف يكون لها انعكاساتها على العلاقات الخارجية لإيران بصفة عامة، بما في ذلك علاقاتها بكل من تركيا ومصر. فثمة تباينات حادة بين التيارين بشأن الكثير من قضايا السياسة الخارجية وعلاقات إيران على المستويين الإقليمي والدولي.

ولكن رغم المشكلات والصعوبات التي يواجهها التيار الإصلاحي في الوقت الراهن، فإن التفويض الشعبي الذي حصل عليه "خاتمي" لمشروعه الإصلاحي في انتخابات ١٩٧٩ وبخاصة من قبل المرأة والشباب يعكس الرغبة الشعبية في التغيير. كما أن الأحداث الطلابية الكبرى التي شهدتها إيران في يوليو ١٩٩٩، والتي جرى وصفها بـ "الثورة الطلابية" أو "الانتفاضة الطلابية" باعتبارها الأولى من نوعها منذ قيام الثورة، هذه الأحداث وبغض النظر عن التفسيرات والتأويلات التي أعطيت لها من قبل الإصلاحيين والمحافظين، إلا أنها أكدت رغبة قطاع الشباب الذي يمثل حوالي نصف عدد سكان إيران في تسريع مسيرة الإصلاح، وهو ما يشكل بمعنى من المعاني دعمًا لتيار الإصلاح ولو خلال الأجلين المتوسط والطويل<sup>(١٥)</sup>.

مايو ١٩٧٩، بدأت تتسارع وتيرة الاستقطاب الفكري والسياسي بين التيارين المحافظ (المتشدد)، في الانتخابات استنادًا إلى برنامجه الإصلاحي الذي عبر عن طموحات قطاعات واسعة من الشعب الإيراني وبخاصة المرأة والشباب. تتمثل أهم ملامح البرنامج الإصلاحي لخاتمي في إقامة دولة المؤسسات، وتحقيق سيادة القانون، وتقوية المجتمع المدني، وتحقيق المصالحة بين الإسلام والديمقراطية، وتأكيد حرية الرأي والتعبير، وتطبيع العلاقات الإقليمية والدولية لإيران. وقد حدث خلال العامين المنصرمين سلسلة من المواجهات بين التيارين المذكورين، حيث سعى المحافظون الذين يسيطرون حاليًا على السلطتين، التشريعية والقضائية، والمحكمة الدينية، ومجلس الرقابة الدستورية الذي يشرف على الانتخابات، سعوا لمحاصرة المشروع الإصلاحي لخاتمي، خاصة وأن هذا التيار (المحافظ) يحظى بتأييد المرشد الأعلى ولو بصفة ضمنية. وقد جرت المواجهة بين التيارين في ساحات عديدة وباستخدام أساليب متنوعة لا يتسع المجال للتفصيل فيها<sup>(١٣)</sup>. وتعتبر الانتخابات البرلمانية المقبلة المزمع إجراؤها في فبراير عام ٢٠٠٠، حلقة فاصلة بين التيارين الإصلاحي والمحافظ. فإما أن يتمكن التيار الإصلاحي من الحصول على أغلبية برلمانية تمكن الرئيس خاتمي من تمرير القوانين التي يريدها، وبالتالي مواصلة تنفيذ مشروعه الإصلاحي الرامي إلى تجديد النظام السياسي الإيراني، وإما أن يتمكن المحافظون

الإسلامية، قد شكلت تحديًا حقيقيًا للنظام المصري وبخاصة خلال النصف الأول من التسعينيات. ولم يتمكن النظام من كسر شوكة هذه الجماعات إلا بعد سلسلة طويلة من المواجهات المسلحة. وقد امتدت عملية مواجهة التنظيمات الإسلامية لتشمل بعد ذلك جماعة الإخوان المسلمين التي تعبر عن التيار الإسلامي المعتدل في مصر.

وهكذا تقوم سياسة النظام الحاكم في مصر على إغلاق ملف الحركات الإسلامية (المعتدلة والمتشددة) أو على الأقل محاصرتها بشدة والحيلولة دون تمددها<sup>(١٧)</sup>.

وتأخذ مصر منذ عام ١٩٧٦ بصيغة للتعددية السياسية المقيدة. وفي ظل هذه الصيغة يعتبر رئيس الجمهورية محور النظام السياسي، حيث يمتلك بمقتضى الدستور سلطات وصلاحيات تشريعية وتنفيذية وساعة جدًا. وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمان كرست تجربة التعددية المقيدة جملة من التناقضات في الحياة السياسية المصرية، فهناك (١٤) حزبًا سياسيًا في الوقت الراهن، إلا أن النظام الحزبي هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن، حيث يوجد عدم توازن كبير بين الحزب الوطني الذي يترأسه رئيس الدولة، وبقية الأحزاب التي يعتبر بعضها غير معروف لغالبية الشعب المصري. وهناك هامش من حرية الصحافة، إلا أن الدولة تسيطر على ما يسمى بـ "الصحف القومية" والإعلام المسموع والمرئي.

وإذا كان حزب المال الكردستاني الذي يخوض مواجهة مسلمة ضد الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤ يشكل تحديًا رئيسيًا لتركيا، خاصة وأن تنفيذ حكم الإعدام في أوغلان زعيم الحزب - إذا تم - لن يضع في حد ذاته نهاية للمشكلة الكردية، بل قد يغذي الصراع المسلح من جديد، إذا كان هذا الحزب يشكل تحديًا لتركيا، فإن جماعة مجاهدي خلق، المتمركزة في أراضي العراق، تمثل قوة المعارضة الرئيسية للنظام الإيراني. وهو ما دفع تركيا وإيران إلى التنسيق فيما بينهما بحيث تمنع كل دولة القوى المعارضة للدولة الأخرى من ممارسة أية أنشطة من على أراضيها وسوف يتم تناول هذا الموضوع بشي من التفصيل فيما بعد.

أما بالنسبة إلى مصر، فهي دولة إسلامية ينص دستورها على أن الإسلام هو دين الدولة والمصدر الرئيسي للتشريع. ورغم تأكيد الدولة على التزامها بعدم إصدار أي قوانين تخالف الشريعة الإسلامية، إلا أنها لا تسمح بقيام أحزاب دينية بدعوى ومبررات مختلفة. وتعتبر قضية تطبيق الشريعة الإسلامية إحدى أبرز قضايا الاستقطاب السياسي والفكري في مصر بين التيار الإسلامي بفصائله المتعددة، والتيار العلماني بروافده المختلفة<sup>(١٦)</sup> وقد شكل تصاعد التيار الإسلامي منذ أواخر السبعينيات أحد المحددات التي أثرت على علاقة مصر بإيران، خاصة وأن التنظيمات الإسلامية الراديكالية التي تبنت نهج العنف في التعامل مع النظام السياسي مثل تنظيم الجهاد والجماعة

السنوي بلغ في عام ١٩٩٩ أقل من مائة دولار بينما كان خلال الأيام الأولى للثورة حوالي (٥٠) دولار. وقد بلغ عجز الموازنة في إيران خلال عام ١٩٩٨ حوالي (٦,٣) مليار دولار، وقد كان لانخفاض أسعار النفط تأثيره الحاسم بهذا الخصوص. كما لم يتجاوز معدل النمو (٢%) خلال عام ١٩٩٨/١٩٩٩<sup>(١٩)</sup>. أما في تركيا وخلال عام ١٩٩٨ فقد وصل معدل النمو إلى (٢,٨%)، وبلغ معدل التضخم حوالي (٧٠%). وقفز حجم الدين الخارجي إلى أكثر من مائة مليار دولار، فضلاً عن تصاعد حجم الدين العام الداخلي، حيث بلغ حوالي (٤٠) مليار دولار وهو ما يعني أن إجمالي الدين العام وصل إلى (٧٣%) من إجمالي الناتج الوطني<sup>(٢٠)</sup>. وفي مصر وعلى الرغم من بعض الإيجابيات التي حققتها سياسات الإصلاح الاقتصادي على صعيد عملية التثبيت وبخاصة فيما يتعلق بتثبيت سعر الصرف وخفض عجز الموازنة وزيادة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي، فإن هذه الإيجابيات كانت بثمن اقتصادي واجتماعي كبير تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودو الدخل.

وقد أدت سياسات الإصلاح طبقاً لدراسات اقتصادية متخصصة إلى زيادة حدة مشكلة البطالة، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عما ارتبط بها من ممارسات فساد وإفساد على نطاق واسع<sup>(٢١)</sup>.

وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى تصاعد حدة المشكلات الاقتصادية في الدول

وهناك انتخابات تجرى بانتظام سواء على الصعيد المحلي أو على صعيد مجلسي الشعب والشورى، إلا أنت نتائجها تكون محسومة سلفاً، مما أفقد العملية الانتخابية في مصر صديقتها، وجعلها سيئة السمعة. وهنا هامش ملحوظ من استقلال القضاء، إلا أنه لا يزال العمل سارياً بقانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١، كما أن هناك ترسانة من القوانين التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، والتي تشكل قيوداً على حقوق المواطنين وحررياتهم<sup>(١٨)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن التباينات بين مصر وتركيا وإيران بشأن طبيعة النظام السياسي ونمط العلاقة بين الدين والدولة كان لها تأثيراتها على العلاقات بين الدين والدولة كان لها تأثيراتها على العلاقات بين الدول المعنية، وبالتحديد فيما يتعلق بعلاقات إيران مع كل من تركيا ومصر. أما بالنسبة إلى العلاقات التركية - المصرية فلم تتأثر بهذه التباينات على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

### ٣- الوضع الاقتصادي في الدول الثلاث:

بدون الخوض في تفاصيل مطولة يمكن القول بأن الدول الثلاث (مصر وتركيا وإيران) تعاني بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من أزمة اقتصادية تتجلى أبرز مظاهرها في التضخم والبطالة والمديونية وتراجع معدلات النمو وتدهور مستوى معيشة قطاعات من المواطنين.. الخ. ففي إيران وطبقاً لتصريحات مسؤولين إيرانيين، فإن متوسط دخل الفرد

إلى التحرك من أجل تطبيع العلاقات الإقليمية والدولية لإيران. وقد شمل ذلك دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وهو الأمر الذي انعكس على العلاقات المصرية - الإيرانية بشكل غير مباشر على نحو ما سيتم توضيحه لاحقاً.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الاقتصاد شكل - وبشكل - عنصراً أساسياً في علاقات كل من إيران وتركيا بالجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز. فاستقلال الجمهوريات الإسلامية أدخل بدوره العلاقات بين تركيا وإيران مرحلة التنافس والتجاذب الشديتين. وإذا كان هذا التنافس يلامس جوانب تركية محضة، ويدغدغ أفئدة الداعين إلى الوطن التركي الكبير، إلا أن أنقرة في حركتها الآسيوية هي في الأساس جزء من الاستراتيجية الأمريكية لموجهة الاتجاهات الأصولية ومنع انتشارها في آسيا الوسطى، ولتطوير إيران<sup>(٢٢)</sup>.

### ٣- معضلة عدم الاندماج الوطني (المشكلة الكردية في تركيا وإيران):

خلافاً لمصر التي تتسم بدرجة عالية من التجانس الاجتماعي، حيث أن حوالي ٩٠% من سكانها هم من العرب المسلمين السنة، فإن كلاً من تركيا وإيران تعاني من معضلة عدم الاندماج الوطني، حيث ينطوي التركيب الاجتماعي للدولتين على تعددية مجتمعية تقوم على أسس عرقية ولغوية ودينية ومذهبية، والمشكلة ليست في وجود هذه التعددية من عدمه، ولكن في النتائج والتداعيات السياسية

الثلاث، وهي أسباب متعددة بعضها يمثل قاسماً مشتركاً بين الدول المعنية وبخاصة فيما يتعلق بسوء إدارة الاقتصاد الوطني، وبعضها الآخر يرتبط بظروف وأوضاع خاصة بكل دولة على حدة مثل استمرار النزاع المسلح بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني بالنسبة لتركيا، وانخفاض أسعار النفط وبخاصة خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بالنسبة لإيران. بغض النظر عن ذلك فإن ما يعني الدراسة هو انعكاسات الأوضاع الاقتصادية في الدول المعنية على سياساتها الخارجية بصفة عامة، وعلى العلاقات فيما بينها بصفة خاصة.

وبصفة عامة يمكن القول إن تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية في الداخل يشكل عاملاً لجعل الدولة أكثر واقعية وأكثر عقلانية في سياستها الخارجية، كما تحرص على توظيف هذه السياسة لخدمة أهداف التنمية في الداخل، أي تركز أكثر على دبلوماسية التنمية. ويبدو أن التطور الملحوظ الذي شهدته السنوات الأخيرة في العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا يستند في جانب منه إلى تلك الحقيقة، حيث سعت الدولتان إلى تحقق مصالح متبادلة تخدم أهداف التنمية فيهما. كما أن البعد الاقتصادي شكل عنصراً هاماً في بؤر الانفتاح التي شهدتها العلاقات المصرية - الإيرانية خلال عام ١٩٩٩ على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

أضف إلى ذلك أن المشكلة الاقتصادية شكلت أحد العوامل التي دفعت نظام "خاتمي"

التقت مصلحة الدولة العلمانية والجمهورية الإسلامية على هدف عدم السماح بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، لما يمكن أن يمثله ذلك من تأثيرات سلبية على وضع المشكلة الكردية في البلدين. كما جرت خلال التسعينيات تفاعلات عديدة بينهما على خلفية هذه المشكلة، وذلك على نحو ما سيأتي ذكره لاحقاً<sup>(٢٥)</sup>.

#### ٤- عقدة الدور الإقليمي:

الدول الثلاث (مصر وتركيا وإيران) هي دول محورية في الدائرة الحضارية الإسلامية بمعناها الواسع ذلك طبعاً لحسابات القوة الشاملة للدولة متمثلة في المساحة وعدد السكان والقدرة العسكرية والإمكانات الاقتصادية والموقع الاستراتيجي.. إلخ. وكل هذه العوامل وغيرها تمثل مرتكزات لتطلع الدول المعنية إلى ممارسة أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة. ونظراً إلى أن مصالح هذه الدول تتقاطع في بعض الدوائر الإقليمية والإقليمية الفرعية، فإن ذلك ينعكس على العلاقات فيما بينها. فعلى سبيل المثال تعتبر قضية الأمن والاستقرار في الخليج وثيقة الارتباط بالمصالح العليا لمصر لاعتبارات وطنية وقومية.

وقد سعت مصر للقيام بدور فاعل ومؤثر في صياغة ترتيبات عربية للأمن في الخليج، وقد تجلى ذلك في صيغة إعلان دمشق الذي جرى توقيعه في عام ١٩٩١، وضم كلاً من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست. وقد تعارض هذا التوجه مع أهداف

التي ترتبت - وتترتب - عليها، أو بالأحرى على أسلوب إدارتها من قبل النظام الحاكم. وفي هذا الإطار تمثل المشكلة الكردية قاسماً مشتركاً بين الدولتين، وإن كانت هي أكثر تفجراً وحدة في تركيا عنها في إيران. حيث أن حزب العمال الكردستاني خاض مواجهة مسلحة ضد الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤. وقد أصبح في حكم المؤكد أن مجرد إقدام السلطات التركية على تنفيذ حكم الإعدام في عبد الله أوجلان زعيم الحزب لن يضع في حد ذاته نهاية للمشكلة وقد كان للمواجهة المسلحة بشأن القضية الكردية كلفتها المادية والبشرية العالية<sup>(٢٣)</sup> أما في إيران فقد اتبع النظام سواء في عهد الشاه أو في عهد الثورة سياسة القمع في التعامل مع الأقليات وبخاصة الأقلية الكردية. ومنذ المرحلة الأولى للثورة قام الحكم بشن حملات قمع ضد الأكراد، مما أحبط طموحاتهم في الحصول على حكم ذاتي وتأكيد هويتهم الثقافية واللغوية.

ولذلك فقد استمر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في تنفيذ بعض العمليات المسلحة ضد الدولة الإيرانية خلال بعض سنوات التسعينيات، وذلك انطلاقاً من شمال العراق، وهو ما دفع إيران إلى القيام ببعض العمليات العسكرية في شمال العراق في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ لتعقب عناصر الحزب وتدمير قواعده<sup>(٢٤)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن المشكلة الكردية في تركيا وإيران شكلت - وتشكل - أحد العوامل المؤثرة على العلاقات بين البلدين. فقد

الصناعة. وبذلك انتهى دوره كمنافس إقليمي لكل من تركيا وإيران. كما أن دور تركيا في التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، ودورها كذلك في ترتيبات ما بعد الحرب والخاصة بتنفيذ العقوبات الدولية وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة<sup>(٢٨)</sup>. ورغم أن مصر شاركت في التحالف الدولي المشار إليه، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترحب بدور مصري فاعل ومؤثر في منطقة الخليج سواء في إطار إعلان دمشق أو غيره، وهو ما شكل سبباً آخر لتفريغ هذا الإعلان من مضمونه. ولكن بالمقابل حققت مصر بعض المكاسب الاقتصادية (إسقاط جزء من المديونية الخارجية)، وهو ما أسهم في الحد من حالة التدهور التي كان الاقتصاد المصري قد وصل إليها في مطلع التسعينيات.

وقد أفرزت كارثة الخليج الثانية عدة قضايا كبرى شكلت مجالات للتفاعلات والعلاقات بين كل من مصر وإيران وتركيا، وأطراف إقليمية ودولية أخرى بالطبع. أولى هذه القضايا هي قضية أمن الخليج بعد الحرب، وقد تصادمت وجهتا النظر المصرية والإيرانية بهذا الخصوص. وقد انتهى الأمر بأن أصبحت معادلة الأمن في الخليج أمريكية، حيث قامت دول مجلس التعاون بإبرام اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف الدولية الأخرى، وهو ما أدى إلى تزايد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة<sup>(٢٩)</sup>. وفي هذا السياق فقد اتجهت تركيا إلى تعزيز

السياسة الإيرانية في الخليج، مما دفعها إلى معارضة إعلان دمشق بشدة. وقد كان هذا الموقف الإيراني أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفريغ الإعلان من مضمونه على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد<sup>(٢٦)</sup>. كما أن ظهور الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه خلق تنافساً إيرانياً - تركيا على هذه الجمهوريات على نحو ما سبق ذكره<sup>(٢٧)</sup>.

### ثانياً: المحددات الإقليمية (البيئة الإقليمية):

هناك مجموعة من المتغيرات والتطورات الإقليمية أثرت على العلاقات والتفاعلات بين مصر وتركيا وإيران خلال التسعينيات. ويتمثل أهمها فيما يلي:

#### ١ - كارثة الخليج الثانية:

تعتبر كارثة الخليج الثانية التي تفجرت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ على أثر احتلال العراق لدولة الكويت وما ترتب على ذلك من آثار وتداعيات معروفة - تعتبر علامة فارقة في تطور النظام العربي، حيث ترتب عليها حدوث انقسام غير مسبوق بين الدول العربية بشأن كيفية التعامل مع الاحتلال العراقي، وهو ما أدى إلى تعميق الأزمة البنائية للنظام العربي، حيث بدا عاجزاً ومشلولاً وغير قدر على السير في اتجاه محدد. ولكن بالمقابل أسهمت الكارثة - وبأشكال مختلفة - في تدعيم الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران. حيث ترتب عليها، إلى جانب نتائج أخرى، تدمير القدرة الاقتصادية والعسكرية للعراق وإعادته إلى عصر ما قبل

الثانية. وثالثتهما، سياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كل من العراق وإيران منذ عام ١٩٩٣. وكان هدف هذه السياسة بالنسبة إلى إيران هو عزلها إقليمياً ودولياً، وتقليص قدرتها على تعزيز قدراتها العسكرية وبخاصة فيما يتعلق بالصواريخ بعيدة المدى، فضلاً عن منعها من امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وقد أسهمت هذه السياسة إلى جانب عوامل أخرى في توتر العلاقات بين إيران وكثير من الدول التي تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية ومنها مصر<sup>(٣١)</sup>.

## ٢ - مسيرة التسوية السلمية للصراع

### العربي - الإسرائيلي:

لقد كان من أبرز النتائج التي ترتبت على كارثة الخليج الثانية انطلاق مسيرة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وبغض النظر عن تطورات هذه العملية وما أسفرت عنه من نتائج حتى الآن، فالمؤكد أن السياسة الإيرانية تجاهها قد اختلفت بشكل جذري مع سياسة كل من تركيا وإيران بهذا الخصوص. فقد اتجهت إيران إلى رفض مسيرة التسوية، ورفض الاتفاقيات التي توصل إليها كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل بدعاوى مختلفة، فضلاً عن تقديم الدعم والمساندة إلى بعض القوى الفلسطينية المعارضة لنهج أوسلو، وبخاصة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتقديم الدعم كذلك إلى حزب الله الذي يشن مقاومة مسلحة

علاقتها الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة في مجالات النفط والتجارة والاستثمارات. وثانيتهما المسألة العراقية، وقد تعددت وتعقدت أبعادها في مرحلة ما بعد الحرب. وبخاصة في ظل استمرار نظام صدام حسين في السلطة حتى الآن (ديسمبر ١٩٩٩)، وتشردم المعارضة العراقية، واستمرار العقوبات الدولية المفروضة على العراق، والتي أدت إلى مضاعفة معاناة الشعب دون أن تؤثر على النظام، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربات عسكرية للعراق من فترة لأخرى خلال التسعينيات، وتعدد المشكلة الكردية في شمال العراق، ووجود انقسامات بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بشأن طبيعة علاقة الأمم المتحدة بالعراق، ومستقبل العقوبات الدولية المفروضة عليه.. إلخ<sup>(٣٠)</sup> وإزاء هذا الوضع المعقد للمسألة العراقية التفت مصلحة تركيا وإيران على عدم قيام دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق على نحو ما سبق ذكره. كما تكررت الحملات العسكرية التركية في شمال العراق بدعوى تعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني وتدمير قواعد الحزب داخل الأراضي العراقية. ورغم الاحتجاجات العربية على هذه الممارسات التركية، فإن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئاً، خاصة وأن الدول العربية ومنها مصر قد أخفقت حتى الآن في بلورة تصور عربي لكيفية التعامل مع المسألة العراقية بما يحفظ للعراق وحدته وسلامة أراضيه، ويرفع المعاناة عن شعبه، ويحول دون تكرار كارثة الخليج

الثورة قد رفعوا خلال مراحلها الأولى شعارات تصديرها للخارج. كما أن الثورة ألقت بتأثيراتها السلبية على شرعية كثير من النظم السياسية العربية التي اعتادت توظيف الدين بشكل كاريكاتوري كمصدر للشرعية<sup>(٣٣)</sup>. ورغم أن تأثير التنظيمات الإسلامية المتشددة قد بدأ يبرز على الساحة المصرية منذ منتصف السبعينيات فإن اغتيال الرئيس السادات في عام ١٩٨١ بواسطة أعضاء ينتمون إلى تنظيم الجهاد قد شكل علامة فارقة بهذا الخصوص. ورغم الضربات الأمنية التي وجهها النظام إلى هذه التنظيمات في أعقاب اغتيال الرئيس السادات، فإن نفوذها استمر في التمدد والتصاعد. ومع حلول عقد التسعينيات أصبحت تشكل تحدياً رئيسياً لنظم السياسي المصري، حيث كاد جهازه الأمني أن يفقد الثقة بنفسه من جراء تكرار العمليات المسلحة التي انخرطت فيها الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد بصفة أساسية، ووقوعه في دائرة رد الفعل وليس المبادرة أو الفعل. وما يعيننا هنا هو أن النظام السياسي المصري دأب منذ أواخر السبعينيات على اتهام إيران بأنها تحرض وتدعم الجماعات الإرهابية في مصر. وبغض النظر عن مدى وحدود حجية هذا القول فإنه شكل أحد المحددات الرئيسية للسياسة المصرية تجاه إيران. كما اتجهت دول عربية أخرى مثل الجزائر والبحرين إلى اتهام إيران بأنها تقف خلف التوترات وأحداث العنف التي انخرطت فيها بعض القوى والعناصر المناوئة في البلدين خلال التسعينيات

ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. وبالمقابل فقد أيدت كل من مصر وتركيا مسيرة التسوية.

وقامت مصر بدور هام في تذليل بعض العقبات التي واجهت المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، والتي كادت أن تؤدي إلى انهيارها في بعض الفترات، كما دفعت السلطة الوطنية الفلسطينية بأشكال مختلفة للاستمرار في عملية التفاوض. ولم تكف تركيا بتأييد عملية التسوية فحسب، بل انخرطت في المفاوضات متعددة الأطراف المعنية بقضايا المياه واللاجئين والبيئة والحد من التسلح<sup>(٣٢)</sup>.

وهكذا فإن التعارض بين سياستي مصر وإيران تجاه عملية السلام قد انعكس على العلاقات بين البلدين، بل شكل إحدى قضايا الخلاف الرئيسية بينهما، خاصة وأن إيران كانت قد رفضت معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩. وعلى خلفية هذا الموقف، ونتيجة لاعتبارات أخرى، فقد تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ومن ذلك التاريخ أصبح الهجوم على مصر من هذه الزاوية بنداً رئيسياً في الخطاب السياسي والإعلامي الإيراني.

### ٣- تصاعد دور الحركات الإسلامية المسيسة في الوطن العربي:

لقد كانت الثورة الإيرانية من بين العوامل التي أسهمت في تصاعد الحركات الإسلامية المسيسة في الوطن العربي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، خاصة وأن قادة

وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأطراف إقليمية ودولية أخرى<sup>(٣٥)</sup>.

#### ٥- تصاعد مشكلات المياه في المنطقة.

تؤكد دراسات وتقارير معتمدة على أن قضية المياه تعتبر واحدة من أهم القضايا التي يمكن أن تنشب بسببها صراعات في منطقة الشرق الأوسط في المستقبل، حيث أن هناك دولاً تعاني حالياً من مشكلات مائية، وهناك دول أخرى ستواجه هذه المشكلات خلال الأجلين القصير والمتوسط. ومن المعروف أن قضية المياه تعتبر واحدة من القضايا الخلافية بين تركيا ودولتين عربيتين هما سوريا والعراق، حيث ترفض تركيا أي ترتيبات بشأن التقسيم العادل لمياه دجلة والفرات بين الدول الثلاث (تركيا وسوريا والعراق) طبقاً لقواعد القانون الدولي. وتؤكد على أن المياه التي تتبع من أراضيها تقع ضمن سيادتها الوطنية، وأن من حقها التصرف فيها على النحو الذي يخدم مصالحها مثلما تتصرف الدول العربية في النفط الذي يوجد في أراضيها. وقد تزايدت حدة مشكلة المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق مع اتجاه الأولى منذ مطلع التسعينيات إلى تنفيذ مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول المعروف بـ "الغاب" على نهري دجلة والفرات وفروعهما. ويتضمن هذا المشروع (٢٢) سداً و(١٩) محطة لتوليد الكهرباء، ويهدف إلى ري (١,٧٩) مليون هكتار وتوليد ٢٦ مليار كيلو واط /ساعة من الكهرباء سنوياً. وقد أصبح من المؤكد أن استكمال تنفيذ هذا

بل إن البحرين اتهمت إيران بالضلوع في محاولة لقلب نظام الحكم<sup>(٣٤)</sup>. وفي هذا الإطار أصبحت قضية تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية إحدى أبرز قضايا العلاقات المصرية - الإيرانية.

#### ٤- ظهور الجمهوريات الإسلامية في آسيا

##### الوسطى والقوقاز:

على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، ظهرت الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز. وكما سبق القول فقد ترتب على ذلك حدوث تنافس تركي - إيراني على النفوذ في هذه الجمهوريات. وقد استخدمت الدولتان أساليب عديدة بهذا الخصوص، اقتصادية وسياسية وثقافية ودينية. ونظراً إلى أن شعوب أربع دول من جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان، تركمنستان، أوزبكستان وقرجيزيا) تنتمي إلى أصل تركي، وبالتالي يجمعها مع الشعب التركي روابط عرقية وثقافية ولغوية، فقد كانت حظوظ تركيا أفضل في التنافس على هذه الجمهوريات التي تعد بمثابة "عالم تركي" في آسيا الوسطى والقوقاز. كما أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للاستراتيجية التركية في هذه الدول بهذا الخصوص على نحو ما سبق ذكره. وجدير بالذكر أن الجمهوريات المعنية لا تزال تمر بمرحلة تحول تشهد خلالها توترات عرقية ودينية وسياسية عديدة، فضلاً عن وجود صراعات إقليمية فيما بين بعض هذه الجمهوريات. ولكنها ستبقى في جميع الحالات في محط اهتمام وتحركات كل من تركيا

طبيعة ومحددات الموقف المصري في مثل هذه الحالة؟ كما أن تعقيدات العلاقات السورية - التركية يمكن أن يكون لها بعض الانعكاسات على العلاقات بين تركيا وإيران، خاصة وأن الأخيرة لها علاقاتها الوثيقة بسوريا.

#### ٦- تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية.

بدون الخوض في تفاصيل مطولة حول تطور السياسة التركية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ فالمؤكد أن انطلاق مسيرة التسوية من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ قد خلص تركيا من عقدة الحسابات والتوازنات التي كانت تقوم بها بشأن سياساتها ومواقفها تجاه كل من إسرائيل والدول العربية. ولذا فقد اتجهت خلال التسعينيات إلى تطوير علاقاتها بإسرائيل. وفي فبراير ١٩٩٦ وقع البلدان اتفاقاً للتعاون العسكري بينهما، يتضمن إلى جانب عناصر أخرى إنشاء منتدى للحوار الاستراتيجي يعني برصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين ووضع آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار، وإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة. فضلاً عن تفعيل التعاون بين البلدين في مجالات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والقيام بدوريات بحرية مشتركة. كما يسمح الاتفاق لسلاح الجو الإسرائيلي بالاحتفاظ بوجود دائم في بعض القواعد الجوية التركية، فضلاً عن القيام بطلعات جوية للرقابة فوق حدود تركيا مع كل من إيران والعراق وسوريا. كما يسمح الاتفاق لإسرائيل بإقامة أجهزة تنصت وتجسس

المشروع سوف يؤثر سلباً على كمية ونوعية المياه المتدفقة إلى سوريا والعراق<sup>(٣٦)</sup>.

وقد تشابكت مشكلة المياه مع المشكلة الكردية في علاقة تركيا بسوريا. حيث بدا واضحاً أن تركيا تستخدم سلاح المياه للضغط على سوريا حتى توقف الأخيرة دعمها لحزب العمال الكردستاني الذي يشكل منذ عام ١٩٨٤ تحدياً للدولة التركية على نحو ما سبق ذكره. ولم يقف الأمر عند حد تلويح تركيا بورقة المياه للضغط على سوريا، بل عمدت في أكتوبر ١٩٩٨ إلى حشد قوات تركية على الحدود السورية والتهديد بشن حرب على سوريا بسبب استمرارها في دعم حزب العمال الكردستاني. ورغم أن التصعيد الذي مارسه تركيا وضع البلدين على حافة الحرب، فإن جهود الوساطة المصرية نجحت في احتواء الأزمة. وقد وقع الطرفان في ٢١ أكتوبر ١٩٩٨ "اتفاق أضنة" الذي حقق معظم المطالب الأمنية لتركيا وفي مقدمتها: وقف دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، وطرد قيادته وكوادره من أراضيها، واعتقال أعداد من الناشطين الأكراد، وتنسيق التعاون الأمني بين الجانبين.. الخ<sup>(٣٧)</sup>.

وما يعني الدراسة هنا هو التأكيد على أن العلاقات الثنائية بين مصر وتركيا لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعض التطورات والمشكلات في علاقات تركيا ببعض الدول العربية الأخرى، وخاصة سوريا والعراق. فماذا لو كانت حدثت مواجهة عسكرية بين سوريا وتركيا في أكتوبر ١٩٩٨؟ وما هي

البيان الختامي لل قمة العربية التي عقدت في القاهرة في يونيو ١٩٩٦ أعرب عن قلق الدول العربية تجاه الاتفاق، وطالب تركيا بإعادة النظر فيه بما يمنع المساس بأمن الدول العربية ويحفظ لتركيا مصالحها مع العرب. كما رفضته أيضا إيران باعتباره يشكل تهديداً للأمن الوطني الإيراني<sup>(٣٩)</sup>.

وعلى الرغم من أن الموقف العربي العام تمثل في رفض الاتفاق، على الرغم من بعض التصريحات التي صدرت عن مسؤولين مصريين للتديد به فور توقيعه، فإن مصر قامت بإجراء اتصالات مع تركيا بهذا الشأن. ويبدو أنها اقتنعت بوجهة النظر التركية القائلة بأن الاتفاق ليس موجهاً ضد أية دولة عربية أو غير عربية في المنطقة في إشارة إلى إيران، وأنه اتفاق للتدريب والتعاون وليس اتفاقاً استراتيجياً. ولذلك مضت في تطوير علاقاتها مع تركيا وبخاصة على الصعيد الاقتصادي.

### ثالثاً: المحددات الدولية (البيئة الدولية):

إضافة إلى العوامل الداخلية والإقليمية ذات التأثيرات القائمة والمحتملة على العلاقات التركية- المصرية- الإيرانية، فإن هناك بعض المتغيرات الدولية كان -ولا يزال- لها تأثيراتها على الدول المعنية منذ مطلع التسعينيات.

ويعتبر التحول في هيكل النظام الدولي حجر الزاوية في هذا الإطار. وقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي وانهاره ليؤكد نهاية نظام القطبية الثنائية الذي تبلور في مرحلة ما بعد الحرب

إلكترونية في الأراضي التركية لرصد التحركات في الدول المجاورة وبخاصة سوريا وإيران، مع التزام إسرائيل بتزويد تركيا بصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية. وجددير بالذكر أن هذا الاتفاق قد حظي بتأييد ودعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن تركيا وإسرائيل دولتان حليفتان لها في المنطقة<sup>(٣٨)</sup>.

وبغض النظر عن حسابات كل طرف من وراء هذا الاتفاق، فإنه يحقق في نهاية المطاف مصالح مشتركة تجمعهما وبخاصة فيما يتعلق بتكثيف الضغوط على سوريا والعراق بشأن قضايا المياه والقضية الكردية من المنظور التركي، والضغط على سوريا بشأن مفاوضات السلام على المسار السوري- الإسرائيلي، والإسرائيلي- اللبناني من منظور إسرائيل. كما أن للدولتين مصلحة في تطوير إيران ومراقبة ما يجري داخلها وبخاصة فيما يتعلق ببرامجها التسليحية. وأكثر من هذا، فإن الدعم الأمريكي للاتفاق -وقد جرى تطوير بعض مجالات الاتفاق فيما بعد- يوحي بأن التنسيق الأمني بين تركيا وإسرائيل سوف يشكل أحد المرتكزات الأساسية للنظام الشرق أوسطي الجديد الذي تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى إعادة هيكلة المنطقة على أساس لما يمثله من نفي للنظام العربي وتذويب لحدوده وهويته.

وقد رفضت الدول العربية الاتفاق الإسرائيلي- التركي واعتزته جامعة الدول العربية بمثابة "حلف عدواني جديد". كما أن

آسيا في مجلس الأمن القومي، عبر عن هذا المعنى بقوله: ".مع انتهاء الحرب الباردة يلزم إعادة تحديد المنطقة. وبالرغم من وقوع الدول الإسلامية لآسيا الوسطى المنبثقة حديثاً على أطراف حدود الشرق الأوسط، فإن من الضروري أن ندخل هذه الدول ضمن استراتيجيتنا في المنطقة. وحالما نقوم بذلك نستطيع أن ندرك الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتنا الإقليمية.. وستلعب تركيا الآن دوراً مهماً ليس في آسيا الوسطى وحسب، بل أيضاً في الشرق الأوسط.. إن تركيا ذات شأن خطير بالنسبة لجهودنا لاحتواء صدام حسين.. وباختصار تركيا دول علمانية ديمقراطية إسلامية، وقوة عسكرية واقتصادية ذات موقع استراتيجي وحليف للولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل. أحد تحدياتنا هو أن نجد طريقة لاستعمال أفضل لهذه العوامل في السعي وراء أهدافنا في الشرق الأوسط" (٤١).

ولعل هذا ما يفسر استمرار تركيا كدولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، رغم التباين في مواقف البلدين بشأن بعض القضايا في بعض الفترات. كما أن هذا يفسر الدعم الأمريكي للاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل على نحو ما سبق ذكره. كما يفسر أيضاً دعم أمريكا للمطلب التركي بشأن الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة إلى إيران، فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٣ إلى فرض سياسة الاحتواء المزدوج على إيران والعراق معاً. وفيما يتعلق بإيران فهي في منظور

العالمية الثانية لصالح نظام دولي جديد يقوم على القطبية الأحادية وبخاصة على الصعيد الاستراتيجي والعسكري، حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، ولو لبعض الوقت، في عالم ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة. ثم جاءت كارثة الخليج الثانية وما ترتب عليها من نتائج لتعزز من المكانة العالمية للولايات المتحدة كقوة عظمة من ناحية، ولتؤدي إلى تصاعد دورها في المنطقة من ناحية أخرى (٤٠).

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن موقع كل من الدول الثلاث (مصر وتركيا وإيران) في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة يعتبر من العوامل ذات التأثيرات القائمة والمحتملة على العلاقات فيما بينها.

فالنسبة إلى تركيا، التي شكلت ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، ساد تصور بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مفاده تراجع مكانتها في التحالف الغربي عموماً نظراً إلى تفكك حلف وارسو وزوال الخطر السوفيتي. ولكن ظهور الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز من ناحية، ووقوع كارثة الخليج الثانية من ناحية أخرى أدت إلى تعزيز الدور الإقليمي لتركيا، ومن ثم تعزيز مكانتها في التوجهات الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة. وفي عام ١٩٩٣ عبر "مارتن إنديك" السفير الحالي للولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل، والذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب مدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب

تجاه العراق، حيث نجحت إيران في اختراق هذه السياسة والخروج من دائرة العزلة تدريجياً، سواء على صعيد علاقاتها بدول الاتحاد الأوروبي التي تتبنى نهجاً مختلفاً في التعامل مع إيران، وكذلك على صعيد علاقاتها بكثير من الدول الآسيوية والإفريقية. وقد تمثل التطور الأكثر دلالة في التحسن المتسارع في علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. ونظراً إلى ذلك، فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الآونة الأخيرة إلى إرسال بعض الإشارات الإيجابية بشأن رغبتها في تغيير سياساتها تجاه إيران على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد<sup>(٤٣)</sup>.

وهكذا فإن تركيا وإيران تقعان على طرفي نقيض في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة. الأولى دولة حليفة، والثانية دولة معادية أو تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة. ولاشك في أن هذا الأمر كان من بين المتغيرات التي حكمت طبيعة العلاقة بين البلدين. ولكن ماذا عن مصر؟

بخصوص موقع مصر في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى مصر كقوة رئيسية في هذه المنطقة، لها دورها في تحقيق الاستقرار فيها، كما أن لها دورها في تشجيع ودفع جهود السلام بين العرب وإسرائيل. ولذلك فهي حريصة على استمرار علاقاتها الاستراتيجية بمصر، والتي

السياسة الأمريكية دولة إرهابية، خارجة على القانون، تدعم الأنشطة والجماعات الإرهابية، وتسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتشكل تهديداً لأمن جيرانها. وفي إطار هذه السياسة سعت الولايات المتحدة الأمريكية لعزل إيران، وقامت بفرض عقوبات عليها، بل وأصدرت قانون داماتو في عام ١٩٩٧، وهو يقضي بفرض عقوبات على أي شركة (بغض النظر عن جنسيتها) تستثمر في قطاع النفط والغاز في إيران بأكثر من (٤٠) مليون دولار. وقد تسبب هذا القانون في خلق توترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض شركائها الأوروبيين وبخاصة فرنسا. كما قامت أمريكا بممارسة بعض الضغوط على دول مثل روسيا والصين وكوريا الجنوبية لمنعها من تزويد إيران بتكنولوجيا عسكرية متقدمة. وقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية قيامها بتغيير سياساتها تجاه إيران بعدد من الشروط منها: تأييد إيران لعملية السلام بين العرب وإسرائيل، وكفها عن دعم أي قوى أو جماعات إرهابية، ويشمل ذلك حسب الفهم الأمريكي قوى مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله. وتوقفها عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة أو تهديد أمنها، والتوقف عن الحصول على أسلحة الدمار والتسلح بالصواريخ الباليستية بعيدة المدى وتحسين سجل حقوق الإنسان في الداخل<sup>(٤٢)</sup>.

ومن المعروف أن سياسة الاحتواء المزدوج لم تحقق الأهداف الأمريكية تجاه إيران، ولا

الأخيرة تجاه بعض الدول العربية المنبوذة أمريكياً مثل ليبيا والعراق والسودان. ومن المؤكد أن عدم ترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بالمبادرة المصرية - الليبية بشأن حل الأزمة السودانية يأتي في إطار هذا التوجه الأمريكي حيال مصر.

وتتراوح الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على مصر من آخر ما بين ضغوط اقتصادية (التلويح بتخفيض المعونات الأمريكية لمصر)، وإعلامية وسياسية (شن حملات إعلامية ودعائية، وإثارة قضايا حقوق الإنسان بصفة عامة، ووضع الأقباط بصفة خاصة).

ولاشك في أن طبيعة علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية قد شكلت أحد محددات علاقاتها بكل من إيران وتركيا. فتركيا حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا فقد اتجهت العلاقة بين البلدين نحو مزيد من التطور والتحسين خلال التسعينيات رغم السياسات والمواقف التركية تجاه إسرائيل من ناحية وسوريا والعراق من ناحية أخرى. وبالمقابل فإنه إذا كان لمصر حساباتها الخاصة بشأن علاقاتها مع إيران، فالمؤكد أن القطيعة بين أمريكا وإيران شكلت أحد عوامل تغذية الخلافات المصرية - الإيرانية. والدليل على ذلك أن بعض الشروط التي ظلت مصر تطرحها طوال التسعينيات لإعادة علاقاتها بإيران لم تختلف كثيراً عن الشروط الأمريكية بهذا الخصوص، وبالذات فيما يتعلق بتوقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول

في إطارها تقوم بتقديم معونات اقتصادية وعسكرية إلى مصر منذ قيام الأخيرة بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل.

كما أن هناك مشروع الشراكة المصرية - الأمريكية، وهناك كذلك المناورات العسكرية المشتركة التي تتم بين قوات من البلدين. ويلاحظ أن أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه مصر يتمثل في دفعها إلى تسريع وتطوير علاقاتها مع إسرائيل، باعتبار أن التطبيع بين البلدين هو من النوع البارد ودون المستوى المطلوب. وخلال زيارته الأخيرة لمصر في أكتوبر ١٩٩٩، طلب وزير الدفاع الأمريكي "وليام كوهين" من المسؤولين المصريين إيجاد طرق لتحقيق تعاون عسكري بين مصر وإسرائيل في إطار عملية السلام، بما ينطوي عليه ذلك من إجراء تدريبات ومناورات مشتركة. ويبدو أن هذا الطلب من قبل الوزير الأمريكي يعكس جوهر النظرة الأمريكية إلى مستقبل دور مصر في المنطقة. فهي تتطلع إلى إدماج مصر في إطار ترتيبات اقتصادية وأمنية شرق أوسطية تضم دولاً عربية وغير عربية في مقدمتها إسرائيل. وهو ما يعني تقليص أي دور فاعل ومؤثر لمصر في دائرتها العربية، ومحاصرة أي جهود تقوم بها يكون من شأنها تعزيز التضامن العربي<sup>(٤٤)</sup>.

وفي هذا الإطار يمكن فهم الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على مصر من آخر بسبب بعض مواقف

(هما عمر الثورة الإيرانية) جرى خلالها الكثير من التوترات والمشاحنات والحملات والحملات المضادة بين مصر وإيران. ولكن اعتباراً من عام ١٩٩٧ تسارعت وتيرة هذا التطور بعض الشيء، وبخاصة على صعيد العلاقات التجارية والاقتصادية. ولكن لا تزال العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين البلدين حتى الآن. ولذلك فمن المهم رصد مظاهر التطور الإيجابي في العلاقات المصرية - الإيرانية من ناحية وتفسيره من ناحية أخرى. ولكن قبل ذلك تسلط الدراسة الضوء على أهم قضايا الخلاف بين مصر وإيران، وأسباب استمرار القطيعة بين البلدين لنحو عشرين عاماً.

١- أهم القضايا الخلافية بين مصر وإيران:

تعود بدايات الخلاف بين مصر وإيران الثورة إلى عام ١٩٧٩ ففي أعقاب نجاح الثورة، قام النظام المصري باستقبال الشاه المخلوع كلاجئ سياسي، رغم المعارضة الشعبية لذلك. كما سمح بدفنه في مصر بعد وفاته. وفي العام نفسه تم توقيع معاهد السلام بين مصر وإسرائيل. وعلى أثر هذين التطورين قامت إيران بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر. فالتصرف الأول من قبل النظام المصري اعتبره قادة الثورة تحدياً لمشاعر الشعب الإيراني، أما التصرف الثاني فهو يتناقض مع المنطلقات الدينية التي حكمت توجهات إيران تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي منذ السنة الأولى للثورة<sup>(٤٥)</sup> وعلى ضوء هذه الخلفية استمرت إيران في رفض

العربية بخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تخليها عن معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط.

وصفوة القول: إن العلاقات التركية - المصرية - الإيرانية، بأبعادها التعاونية والصراعية والتنافسية، هي، في التحليل الأخير محصلة لمجموعة معقدة ومتداخلة من العوامل والمتغيرات الداخلية والإقليمية. ولذا يصعب اختزال هذه لعوامل في عامل أو عاملين.

### المبحث الثاني

العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية  
خلال التسعينيات:

الملاحم العامة وأهم تفاعلات عام ١٩٩٩  
يسعى هذا المبحث إلى رصد وتحليل الاتجاهات العامة لتطور العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية خلال التسعينيات، مع إبراز أهم التفاعلات في هذه العلاقات خلال عام ١٩٩٩. وسوف يعرض المبحث للعلاقات المصرية. الإيرانية أولاً، ثم العلاقات المصرية - التركية ثانياً، ثم العلاقات التركية - الإيرانية ثالثاً. وفي جميع الحالات سوف يتم تسليط الضوء على أهم القضايا التي تمحورت حولها العلاقات والتفاعلات بين الدول المعنية.  
أولاً: العلاقات المصرية - الإيرانية: من القطيعة إلى بدايات التقارب

لقد كان قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران في عام ١٩٧٩ بداية لمرحلة طويلة من التباعد والقطيعة بين البلدين، حيث استمرت هذه المرحلة لقرابة عقدين من الزمان

المصري في ذلك الوقت في تأكيد التزامه بالقضايا القومية والعودة إلى الصف العربي بما يمكنه من الخروج من حالة العزلة التي كانت قد فرضت على مصر نتيجة لزيارة الرئيس القدس عام ١٩٧٧ وما تلاها من تداعيات. وهكذا فإن تأييد مصر للعراق كان بوابة عودتها إلى العالم العربي. وقد حدث ذلك بالفعل في أعقاب مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧<sup>(٤٦)</sup> ومهما يكن من أمر فإن السياسة المصرية تجاه الحرب العراقية - الإيرانية أوجدت عقداً وحساسيات إضافية في العلاقة بين البلدين.

وبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية بفترة وجيزة تفجرت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ كارثة الخليج الثانية، حيث قام النظام العراقي بغزو الكويت واحتلال كامل ترابها الوطني. وبغض النظر عن المعطيات والحسابات التي حكمت موقفي كل من مصر وإيران تجاه هذه الأزمة الكارثية، فالمؤكد أن قضية أمن الخليج التي أثرت مجدداً وبشدة، أثناء حرب تحرير الكويت وفي أعقابها قد شكلت مجالاً للخلاف بين مصر وإيران. فمصر نظرت إلى أمن الخليج على أنه جزء من الأمن القومي العربي الشامل، ومن ثم لا بد من وجود ترتيبات عربية لتحقيق الأمن في الخليج. وفي هذا الإطار تم في مارس ١٩٩١ توقيع اتفاقية إعلان دمشق بين كل من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست. وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية أكد الإعلان أن القوات المصرية والسورية الموجودة على

السلام مع إسرائيل. وبالتالي رفضت اتفاقيات السلام التي أبرمها الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل خلال التسعينيات باعتبارها اتفاقيات غير عادلة في نظرها. كما جعلت من الهجوم على تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل بنذاً ثابتاً في حملاتها الموجهة ضد مصر. بالإضافة إلى استمرارها في دعم ومساندة القوى التي تتبنى خيار المقاومة ضد إسرائيل مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجماعة الجهاد وحزب الله. وهكذا بدا الخلاف واضحاً بين مصر من ناحية باعتبارها أول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل وقبلت بتطبيع العلاقات معها، وراحت خلال التسعينيات تواصل جهودها لدفع "عملية السلام" وتشجيع الأطراف العربية المعنية وبخاصة السلطة الوطنية الفلسطينية على الاستمرار فيها، وإيران الثورة من ناحية أخرى حيث برزت كدولة معارضة لعملية السلام، وداعمة للقوى المعارضة لها، خاصة وأنها اعتبرت النظام المصري مجرد عميل وتابع للولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل الشيطان الأكبر بالنسبة إلى إيران.

ولقد جاءت الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت نحو ثماني سنوات لتسهم في تعميق الخلافات بين إيران ومصر. فمع استمرار الحرب اتجهت مصر إلى تأييد العراق وتقديم الدعم والمساندة له، مما كان له أثره في تدعيم قدراته القتالية. وهناك حسابات عديدة حكمت الموقف المصري تجاه الحرب العراقية - الإيرانية أبرزها رغبة النظام

إيران اتهامات مماثلة في بعض الفترات. ولذلك فإن مصر كثيراً ما طالبت إيران بالتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وجعلت ذلك أحد شروط إعادة العلاقات معها. وبغض النظر عن مدى توافر الأدلة والبراهين التي تؤكد تورط إيران في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، فإنه يتعين النظر إلى هذا الأمر في ضوء عدد من الاعتبارات<sup>(٥٠)</sup> أولها أن الثورة الإيرانية شكلت تحدياً رئيسياً لشرعية كثير من النظم السياسية العربية لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها. وثانيها أن الثورة شكلت عاملاً لتصاعد ظاهرة الحركات الإسلامية المسييسة في العالم العربي والإسلامي. وثالثها أن نجاح الثورة الإيرانية أسهم في دفع بعض الجماعات الشيعية في بعض الدول، خاصة وأن هذه الجماعات تعاني تمايزات اقتصادية واجتماعية ضدها في عديد من الحالات. ورابعها أن قادة الثورة الإيرانية اتجهوا خلال مراحلها الأولى إلى تصديرها إلى الخارج. الأمر الذي كان له انعكاساته على بعض الدول العربية، خاصة وأنها كانت تعاني أوضاعاً مشابهة لتلك التي كانت سائدة في إيران خلال فترة حكم الشاه.

كما أن قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) المتنازع عليها بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة تمثل قضية خلافية بين مصر وإيران، بل قضية خلافية في العلاقات العربية - الإيرانية بصفة عامة. فمصر تؤيد على طول الخط

أرض السعودية وبعض دول الخليج الأخرى تلبية لرغبة حكوماتها بهدف إلى الدفاع عنها تمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن الخليج وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج، ونموذجاً يحقق ضمان فاعلية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل.<sup>(٤٧)</sup> ولكن بالمقابل راحت إيران تؤكد أن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه فقط. ولذلك أعلنت رفضها لإعلان دمشق، ورفضها لوجود أي قوات أجنبية في الخليج، حتى ولو كانت تابعة لدول عربية غير خليجية. ومن المؤكد أن الرفض الإيراني لإعلان دمشق كان من أبرز العوامل التي أدت إلى تفرغه من مضمونه الأمني والاقتصادي، خاصة وأن دول مجلس التعاون الخليجي قد حسمت أمرها لصالح الخيار الأمريكي لأمن الخليج، حيث أبرمت اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الكبرى الأخرى<sup>(٤٨)</sup> ونظراً إلى ذلك فقد تراجع دور مصر في الخليج بشكل ملحوظ<sup>(٤٩)</sup>.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن قضية الأمن الداخلي في مصر ودول عربية أخرى شكلت قضية خلافية أساسية بين مصر وإيران، حيث دأب النظام المصري على اتهام إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لمصر بهدف زعزعة الأمن والاستقرار فيها، وذلك من خلال تقديم التأييد والدعم للتنظيمات المتطرفة الإرهابية التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع في مصر. كما أن دولاً عربية أخرى مثل الجزائر والبحرين والسعودية وجهت إلى

المصرية أن قيام إيران بإطلاق اسمه على شارع في طهران يمثل استهانة بالشعب المصري وتحدياً لمشاعره. ولذلك فقد أصبح تغيير اسم هذا الشارع أحد الشروط التي تطرحها مصر لإعادة العلاقة مع طهران.

## ٢- أسباب استمرار القطيعة بين مصر

### وإيران:

هناك عدة أسباب أسهمت في تغذية الخلافات بين مصر وإيران، وحالت دون حدوث تقارب حقيقي بين البلدين حتى عام ١٩٩٧. بعض هذه الأسباب يتعلق بالبيئة الداخلية في كل من مصر وإيران، وبعضها الآخر يرتبط ببعض المتغيرات الإقليمية والدولية. ولكن يبقى الاختلاف الأساسي بين طبيعة نظامي الحكم في البلدين من حيث مرجعيته وأسس شرعيته وتوجهاته الأيديولوجية والسياسية هو العامل الرئيسي في هذا الإطار، خاصة وأنه شكل مصدراً للخلاف بين البلدين بشأن كثير من القضايا.

وبالنسبة إلى البيئة الداخلية في مصر وانعكاساتها على علاقتها مع إيران يمكن القول إن مصر بدأت تواجه أزمة مجتمعية منذ النصف الثاني من السبعينيات وبخاصة في أعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧، وما ترتب عليها من آثار وتداعيات معروفة. وقد كان لهذه الأزمة أسبابها ومظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي لا يتسع المجال للخوض فيها. ومن المؤكد أن هذه الأزمة شكلت بيئة ملائمة لتنامي التنظيمات الإسلامية الراديكالية في

موقف دولة الإمارات بشأن الجزر. وكثيراً ما طالبت إيران بالانسحاب من هذه الجزر، معتبرة أن استمرار احتلالها لها يشكل عاملاً لتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة كما يشكل عقبة في طريق تحسين العلاقات المصرية - الإيرانية، بل والعلاقات العربية - الإيرانية عموماً. وبالمقابل دأب النظام الإيراني على أن يرد بشكل فوري وعنيف على أي تصريحات لمسؤولين مصريين أو عرب أو أي بيانات صادرة عن اجتماعات عربية مشتركة تنطوي على تأييد لموقف الإمارات بشأن الجزر. ومن المعروف أن إيران تؤكد دوماً أن الجزر المعنية هي جزء من ترابها الوطني، وبالتالي لا يمكن التنازل عنها أو التفريط فيها، وأن الأمر لا يعدو كونه سوء تفاهم بين الدولتين (الإمارات وإيران) بشأن جزيرة أبو موسى، وأن سوء التفاهم هذا يمكن حله من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة بين البلدين. ولذلك فهي، أي إيران، ترفض بشدة ما تطرحه دولة الإمارات بشأن تسوية النزاع من خلال مفاوضات ثنائية جادة يكون لها سقف زمني محدد أو من خلال إحالته إلى محكمة العدل الدولية<sup>(٥١)</sup>.

ولم تقف الخلافات بين مصر وإيران عند حد بعض القضايا الكبرى، الداخلية والإقليمية، بل شملت أيضاً قضايا ذات طابع رمزي. وهنا تبرر قضية شارع "خالد الإسلامبولي" في طهران. والإسلامبولي كان عضو في تنظيم الجهاد وشارك في تنفيذ عملية اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١. وتعتبر السلطات

١٩٩٥ لتكشف عن حجم التحدي الذي شكلته هذه التنظيمات للحكم في مصر<sup>(٥٢)</sup>.

وكما سبق القول فقد دأب النظام المصري على اتهام إيران بتحريض ومساندة التنظيمات المعنية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما دأب على اتهام النظام السوداني بقيادة البشير/ الترابي بإيواء العناصر المتطرفة وتدريبها وتسليحها. وقد أسهم ذلك في تعميق القطيعة بين مصر وكل من إيران والسودان، خاصة وأن العلاقات بين الدولتين شهدت مزيداً من التطور خلال التسعينيات.

وصفوة القول: إن تصاعد حدة المواجهة بين النظام الحاكم والتنظيمات الإسلامية المتشددة في مصر، قد أسهم في استمرار وتعميق القطيعة بين مصر وإيران، خاصة وأن بعض الدوائر الغربية، وبالذات الأمريكية، راحت تنظر إلى الشيخ عمر عبد الرحمن مرشد الجماعة الإسلامية في فترة من الفترات على أنه "خوميني مصر".

أما بخصوص البيئة الداخلية في إيران وانعكاساتها على علاقتها مع مصر، فيمكن القول إن استمرار الخط المتشدد في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإمام الخوميني (١٩٧٩-١٩٨٩) حال دون حدوث انفتاح بين البلدين، وبخاصة مع استمرار التزام مصر بالسلام مع إسرائيل من ناحية، وانخراطها في دعم وتأييد العراق في حربه ضد إيران من ناحية أخرى. ورغم بروز خط أكثر اعتدالاً في السياسة الإيرانية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي في عهد الرئيس هاشمي

مصر، وقد تبنت هذه الجماعات - بدرجات متفاوتة - مقولات الجاهلية والتكفير، كما تبنت منهج العنف لإطاحة النظام "الكافر" في مصر، وإقامة حكومة إسلامية طبقاً للأصول الإسلامية الصحيحة حسبما تتصورها هذه التنظيمات. وفي هذا الإطار قام تنظيم الجهاد باغتيال الرئيس السادات وتنفيذ أحداث أسبوط عام ١٩٨١. وفي أعقاب تولي الرئيس مبارك السلطة في مصر استمرت الأزمة المجتمعية كما هي، بل ازدادت حدة. وبعد فترة من الهدوء في المواجهة بين الدولة والتنظيمات الراديكالية امتدت حتى منتصف الثمانينات - عادت هذه التنظيمات للانخراط مجدداً في ممارسة العنف ضد النظام وأجهزته. ومع حلول عقد التسعينيات أصبحت هذه التنظيمات، وبالتحديد تنظيم لجهاد والجماعة الإسلامية (نفذت نحو ٩٠% من أحداث العنف التي وقعت في مصر منذ منتصف الثمانينات) تشكل التحدي الرئيسي للنظام المصري، وبخاصة مع تنامي القدرات التسليحية والتنظيمية لهذه التنظيمات من ناحية، وقيامها بتوسيع النطاق الجغرافي لعملياتها من ناحية ثالثة، وتوسيع دائرة أهدافها من ناحية ثالثة. وعودة بعض المصريين الأفغان من ناحية رابعة. ونظراً إلى ذلك لم تتمكن أجهزة الأمن المصرية من كسر شوكة هذه التنظيمات إلا بعد سلسلة من المواجهات المسلحة الحادة التي استمرت عدة سنوات. وقد جاءت محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام

أ- مشاركة مصر في القمة الإسلامية التي عقدت في طهران عام ١٩٩٧. وقد ترأس الوفد المصري في القمة وزير الخارجية (عمرو موسى). ومنذ ذلك التاريخ تكررت اللقاءات في مناسبات مختلفة بين وزيرى خارجية البلدين (موسى وكمال خرازي). وقد بلور الوزيران بعض الأسس لتحسين العلاقات بين البلدين منها تكثيف الاتصالات والمشاورات بينهما بشأن مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، وتسريع التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية على أن يظل بعض القضايا السياسية والأمنية الخلافية موضع حوار وتشاور بينهما<sup>(٥٣)</sup>.

وقد ترتب على ذلك حدوث تغيير ملحوظ في لغة التخاطب السياسي والإعلامي بين البلدين، حيث تواترت التصريحات الرسمية المتبادلة التي تؤكد أهمية العلاقة بين البلدين، وضرورة تطويرها. وعلى سبيل المثال فقد صرح وزير الخارجية المصري في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٩ بأن "العلاقة مع إيران متطورة وأنه من الطبيعي أن تكون طيبة وطبيعية، وأن العلاقة الإيجابية مع إيران تخدم دعم قضية الجزر الإماراتية الثلاث"<sup>(٥٤)</sup>. وفي ٦ ديسمبر ١٩٩٩ أكد الوزير نفسه أن "تركيا وإيران دولتان مهمتان في الشرق الأوسط، ولا يمكن إسقاطهما من حساباتنا المستقبلية.. وأن ما يجمعنا بإيران أكبر بكثير مما يفرقنا، والعلاقة تتقدم على الطريق السليم نحو علاقة صحيحة"<sup>(٥٥)</sup>. كما صدرت تصريحات مماثلة عن مسؤولين إيرانيين حيث صرح رئيس

رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٧٩)، فإن انعكاسات هذا التطور على العلاقات المصرية - الإيرانية كانت محدودة. وقد تجلت بصفة أساسية في افتتاح مكتبين على مستوى رعاية المصالح في كل من القاهرة وطهران عام ١٩٩١، مع إجراء بعض الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين شخصيات ومؤسسات من البلدين، وإن كان الحوار الرسمي ظل عند مستويات دنيا. ولكن مع تولي "خاتمي" الرئاسة في إيران عام ١٩٩٧، بدأت تتسارع خطوات تحسين العلاقات بين مصر وإيران، وذلك على نحو ما سيأتي ذكره.

وبالإضافة إلى التطورات الداخلية في كل من البلدين، وهي التي كان لها انعكاساتها على استمرار القطيعة بينهما، فالمؤكد أن بعض المتغيرات الإقليمية والدولية كان لها تأثيراتها بهذا الخصوص. ومن هذه المتغيرات على سبيل المثال: عملية السلام في الشرق الأوسط، وقضية أمن الخليج، وتدهور علاقات إيران بعدد من الدول العربية خلال بعض سنوات التسعينيات، واستمرار حالة العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي اتجهت فيه مصر إلى توثيق علاقاتها بأمريكا.

### ٣- بوادر التحسن في العلاقات المصرية-

#### الإيرانية: المظاهر والمؤشرات

لقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٧ - ١٩٩٩) بوادر تسحن ملحوظ في العلاقات المصرية - الإيرانية. وقد تمثل أهم مظاهر ومؤشرات هذا التحسن فيما يلي:

التي جرت بين البلدين خلال عام ١٩٩٩ سواء على الصعيد الاقتصادي أو الإعلامي أو الثقافي.

ج- وجود نوع من التشاور والتنسيق بين البلدين بشأن بعض القضايا الإقليمية والعالمية. ومن ذلك على سبيل المثال: اشتراك الدولتين في احتواء الأزمة التركية - السورية في أكتوبر ١٩٩٨ والتي كادت تؤدي إلى اندلاع حرب بين البلدين. وقيام إيران بتأييد المبادرة المصرية بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. كما أيدت مصر دعوة إيران لإنشاء اتحاد لبرلمان الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي<sup>(٥٩)</sup>.

ورغم اتجاه مصر إلى تطوير علاقاتها مع إيران، فإن المسؤولين المصريين حرصوا على التأكيد أن ذلك لا يتعارض مع استمرار مصر في تأييد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن قضية الجزر. وقد صرح وزير الخارجية المصري في أكتوبر ١٩٩٩ بأن "العلاقة الإيجابية مع إيران تخدم دعم قضية الجزر الإماراتية الثلاث.. وأنه لا يوجد تعارض بن موقف مصر المؤيد للإمارات العربية المتحدة في حقها على تلك الجزر وموقف مصر فيما يتعلق بأهمية العلاقة الإيجابية الإيرانية- العربية أو المصرية- الإيرانية"<sup>(٦٠)</sup>.

٤- أسباب التقارب بين مصر وإيران.

مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة في سبتمبر ١٩٩٩ بأن "العلاقات بين طهران والقاهرة تجري باتجاه التكامل على الأصعدة الاقتصادية والإعلامية والبرلمانية والصحية"<sup>(٥٦)</sup>. كما لوحظ أن الخطاب السياسي في كل من البلدين بدأ يتخلص تدريجياً من قائمة الشروط التي كانت تطرحها كل منهما لإعادة علاقتها بالأخرى.

ب- زيادة عدد الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستويات مختلفة وبشأن مجالات متعددة مع إعطاء الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية.

ففي مارس عام ١٩٩٨ قام وفد من رجال الأعمال المصريين بزيارة إيران، وفي الشهر نفسه قام وفد إيراني مماثل بزيارة مصر. وفي يونيو ١٩٩٨ وقع البلدان بروتوكولاً للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية، هو الأول من نوعه منذ قيام الثورة الإيرانية. وفي ديسمبر ١٩٩٨ قام وفد إعلامي إيراني كبير بزيارة القاهرة. وفي أكتوبر ١٩٩٩ شاركت (٣١) شركة مصرية في معرض طهران الدولي. وفي نوفمبر من العام نفسه أقامت إيران معرضاً للمنتجات الإيرانية في القاهرة<sup>(٥٧)</sup>. وقد ترتب على ذلك زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى أكثر من (٢٥) مليون دولار عام ١٩٩٨ (لم يكن هناك تبادل تجاري بينهما في مطلع التسعينيات). كما وصلت قيم الاستثمارات الإيرانية المباشرة في مصر إلى نحو (٤٠٠) مليون دولار<sup>(٥٨)</sup>. وهناك الكثير من التفاعلات الإيجابية الأخرى

النظام المصري حيال إيران، مما أوجد ظروفًا أفضل للتقارب بين البلدين.

وثانيها حدوث بعض التطورات المواتية على الصعيد الإيراني الداخلي. ففي عهد الرئيس "رفسنجاني" (١٩٨٩ — ١٩٩٧) بدأ النظام الإيراني يتخلى تدريجيًا عن شعارات تصدير الثورة للخارج. وبدأت مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة، الأمر الذي كان له بعض الانعكاسات الإيجابية على العلاقات الخارجية لإيران سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. ومع فوز "محمد خاتمي" في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧ بدأت مرحلة جديدة في السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فالرئيس الجديد جاء ببرنامج إصلاحي شامل هدفه تحقيق مصالحة تاريخية بين الإسلام والديمقراطية على الصعيد الداخلي، وتطبيع العلاقات الإقليمية والدولية لإيران على الصعيد الخارجي. ورغم الاستقطاب الحاد بين التيارين الإصلاحي (المعتدل) والمحافظ (المتشدد) على الساحة الإيرانية على نحو ماسبق ذكره، فالمؤكد أن السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي أصبحت أكثر واقعية وأكثر مرونة، وهو ما انعكس بالإيجاب على علاقات إيران بعدد من الدول العربية -من بينها مصر- وغير العربية. وفيما يتعلق بمصر تحديدًا أكد الرئيس خاتمي في غير مرة أن "إيران تكن الاحترام لمصر وحريصة على تحسين العلاقات معها"<sup>(١١)</sup> وعلى صعيد عملية السلام أكدت إيران خاتمي الموقف الإيراني المبدئي تجاه

بشيء من الإيجاز، يمكن القول إن هناك عدة عوامل أدت إلى حدوث تقارب بين مصر وإيران خلال الفترة ١٩٩٧ — ١٩٩٩:

أولها حدوث بعض التطورات المواتية على الصعيد الداخلي في مصر، وكذلك على صعيد علاقتها بالسودان، مما أفسح المجال لحدوث نوع من الانفتاح على إيران. فعلى الصعيد الداخلي تمكنت أجهزة الأمن المصرية من كسر شوكة التنظيمات الإسلامية الراديكالية التي شكلت تحديًا رئيسيًا للنظام المصري على نحو ما سبق ذكره، وذلك بعد سلسلة طويلة من الموجهات المسلحة مع هذه التنظيمات، وهو ما أفضى في النهاية إلى قتل واعتقال عدد كبير من قياداتها وكوادرها وتفكيك هيكلها التنظيمية، وقطع الاتصالات فيما بينها. وبانحسار التحدي الذي شكلته التنظيمات المعنية لم يعد النظام المصري يتهم إيران أو غيرها من الدول بدعم ومساندة تنظيمات التطرف والإرهاب في مصر. كما أن سياسات الإصلاح الاقتصادي المتمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تطبقها مصر منذ مطلع التسعينيات قد بدأت تفرز بعض الآثار الإيجابية وبخاصة على صعيد عملية التثبيت، وهو ما جعل النظام المصري أكثر ثقة في الانفتاح على إيران. كما أن التطور الإيجابي الملحوظ في العلاقات المصرية- السودانية خلال عامي ١٩٩٨-١٩٩٩، ووجود اتصالات ونوع من التنسيق الأمني بين البلدين قد أسهم في تخفيف هواجس

كما صدرت تصريحات لمسؤولين خليجيين في مناسبات مختلفة أكدت أن إيران لا تشكل تهديدًا لجيرانها<sup>(٦٣)</sup>. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الأخيرة التي عقدت بالسعودية في نوفمبر ١٩٩٩ لم تتضمن الفقرة التقليدية التي جرى العمل على إدراجها في بيانات القمم السابقة والخاصة بدعم وتأييد المساعي التي تبذلها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة من قبل إيران. وكل ما تضمنه البيان في هذا الشأن هو حث اللجنة الثلاثية المشكلة من قبل المجلس على مواصلة جهودها من أجل التوصل إلى حل لمشكلة الجزر. وهو ما يؤكد على أن مشكلة الجزر لم تعد عقبة أمام تطوير العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأن دولة الإمارات نفسها لها علاقات مع إيران.

ولا شك في أن هذه التطورات على صعيد علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران قد أسهمت في دفع النظام المصري إلى الانفتاح على إيران، حيث أسقطت أو، على الأقل، همشت بعض القضايا التي كانت تطرحها مصر كشروط لتحسين علاقتها مع إيران وبخاصة فيما يتعلق بتوقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتوقفها عن تهديد أمن هذه الدول. ولكن بعد أن اتجهت الدول المعنية إلى تطبيع علاقاتها مع إيران لم تعد مثل هذه القضايا مثارة مثلما كان الحال في السابق، أو، على الأقل، لم تعد مصر تمتلك حجية إثارتها.

إسرائيل والسلام معها، لكنها بدت أكثر تفهمًا لحسابات ومواقف الأطراف العربية المعنية مباشرة بعملية السلام ومنها مصر التي تعتبر أول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل. كما صدرت تصريحات إيجابية عن مسؤولين إيرانيين مفادها أن هناك إمكانية لتغيير اسم شارع الإسلامبولي في طهران من أجل تدعيم العلاقات بين مصر وإيران<sup>(٦٤)</sup>.

وثالثها، حدوث تحول كبير في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، خلال السنوات الأخيرة. وبغض النظر عن دوافع هذا التحول، فالمؤكد أن العلاقات بين الجانبين قد شهدت طفرة في عهد الرئيس خاتمي. وقد تجلى ذلك في مظاهر عديدة أبرزها: قيام الرئيس خاتمي بزيارة في كل من السعودية وقطر في مايو ١٩٩٩. وقد شملت الزيارة سوريا أيضًا. وهذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها رئيس إيراني بزيارة عواصم عربية منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. وقد جاءت الزيارة كنتيجة لسلسلة من الاتصالات والزيارات المتبادلة بين مسؤولين على مستويات رفيعة من الجانبين. وحتى البحرين التي اتهمت إيران خلال النصف الأول من التسعينيات بتحريك القلاقل وإحداث الشغب داخلها، بل واتهمتها بالضلوع في مؤامرة انقلابية ضد النظام الحاكم فيها، اتجهت إلى تطبيع علاقاتها مع طهران. وأكثر من هذا، فإن سلطنة عمان بدأت بالانخراط في إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع إيران.

دواعي القلق لدى كل من الجانبين. من جهتها نحن نريد تشجيع إيران على تغيير سياساتها تجاه الإرهاب، والمعارضة العنيفة لعملية السلام وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن جهة إيران أنها تريد منا أن نغير سياستنا بشأن العقوبات. ونعتقد أن أفضل طريق لتحقيق هذه التغييرات هو عبر عملية متوازية لا يمكن أن تتم إلا عبر حوار رسمي بين حكومة وحكومة من دون شروط مسبقة. والحقيقة أن الوقت قد حان لكي تتعاطى الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية معا كدولتين عظيمتين وجهًا لوجه وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل. وعندما تكون حكومة إيران مستعدة لذلك سنكون نحن كذلك" (٦٦).

وبغض النظر عن دوافع الولايات المتحدة الأمريكية وحساباتها بشأن تغيير سياساتها تجاه إيران، وبغض النظر كذلك عن الأسباب التي تحول دون إجراء حوار رسمي بين البلدين وفي مقدمتها وجود انقسام بين التيارين الإصلاحى والمحافظ داخل إيران بشأن التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ينظر التيار المتشدد إلى التوجه الأمريكي الجديد تجاه إيران على أنه مؤامرة أمريكية جديدة ضد الجمهورية الإسلامية، بغض النظر عن كل ذلك، فالمؤكد أن صدور مثل هذه الإشارات من واشنطن قد شجع مصر وغيرها من الدول العربية على السير في طريق تطبيع علاقاتها مع إيران دون التخوف من ضغوط قد تمارسها عليها الولايات المتحدة الأمريكية لهذا السبب.

ورابعها، فشل سياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كل من إيران والعراق منذ عام ١٩٩٣، وهو ما دفع بعض الأوساط الأمريكية إلى المطالبة بتغيير السياسة الأمريكية تجاه طهران. وقد ظهرت خلال الآونة الأخيرة مؤشرات عديدة تدل على رغبة الإدارة الأمريكية في القيام بذلك. ففي أبريل ١٩٩٩ أكد الرئيس كلينتون على أن "إيران تعرضت بسبب أهميتها الجيوسياسية الكبيرة على مر الزمن، إلى كثير من الظلم من مختلف الدول الغربية" وقد دعا كلينتون إلى إيجاد وسيلة لبدء حوار مع إيران من أجل بناء مستقبل مشترك<sup>(٦٤)</sup>. ويبدو أن حديث كلينتون هو أقرب إلى الاعتذار لإيران وفي عام ١٩٩٨ أي قبل أن يدلي كلينتون بحديثه السابق عن إيران قالت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في كلمة لها أمام جمعية آسيا قالت "إننا على استعداد لأن نضع مع الجمهورية الإسلامية مخططاً يستطيع بمقتضاه أن يتخذ كل من الطرفين خطوات متوازية لتسوية القضايا التي تثير قلق كل منهما، حتى يستطيعا وضع الأساس لبناء علاقة طبيعية والحفاظ عليها"<sup>(٦٥)</sup>. وفي كلمة له أمام جمعية آسيا أكد "مارتن إنديك" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط السابق (يشغل حالياً منصب سفير أميركا في إسرائيل)، أن "للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في ن تكون لها علاقات أفضل مع جمهورية إيران الإسلامية. لكن لكي يتحقق ذلك يجب أن نجد معاً طريقة لمعالجة

والمشاورات المباشرة بين البلدين كثيرًا ما بددت الاختلافات بشأن بعض القضايا السياسية. وعلى سبيل المثال فقد أدانت مصر ومعظم الدول العربية اتفاق التعاون العسكري الذي وقعته تركيا مع إسرائيل عام ١٩٩٦، واعتبرته يمثل تهديدًا للأمن القومي العربية بصفة عامة وليس أمن كل من سوريا والعراق فقط. ولكن بعد إجراء اتصالات على أعلى مستوى بين مصر وتركيا بهذا الخصوص اقتنعت مصر بوجهة النظر التركية القائلة بأن الاتفاق غير موجه ضد أية دولة عربية أو غير عربية في المنطقة.

وثمة مؤشرات عديدة تدل على مدى التطور في العلاقات المصرية - التركية من أبرزها حرص البلدين على تكثيف الزيارات المتبادلة بين مسؤولين على مستويات مختلفة فيهما، باعتبار أن هذه الزيارات تدعم العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين وتفتح آفاقًا جديدة للعلاقات بينهما. وتعتبر القمة التي جمعت بين الرئيسين حسني مبارك وسليمان ديميرل في القاهرة في يوليو ١٩٩٩ تاسع لقاء بينهما، كما تم خلال هذه الزيارة توقيع عدد كبير من الاتفاقيات بين البلدين على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

هذا وتتنظم العلاقات المصرية - التركية في إطار عدد كبير من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين. وعلى سبيل المثال وليس الحصر فهناك مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين عام ١٩٩٥ والخاصة بتحديد حصة للصادرات

وخالصة القول: إن التقارب بين مصر وإيران خلال السنوات الخيرة لا يزال في بداياته. وهناك بعض المشكلات العالقة بين البلدين. كما أن التيار المتشدد داخل إيران يثير من آخر بعض المشكلات بشأن هذه العلاقات إلا أن الشيء الإيجابي المؤكد هو حرص حكومة خاتمي والنظام المصري على إيجاد قنوات للتشاور والحوار بشأن عديد من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، والحرص على تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين، على أن تبقى القضايا السياسية الخلافية موضع حوار وتشاور، ويكون الاختلاف بشأنها مجرد اختلاف في الرؤى ووجهات النظر دون أن ينعكس ذلك على أشكال العلاقات الأخرى بين البلدين. ولكن استمرار البلدين في تدعيم العلاقات بينهما له شروطه، التي ستشير الدراسة إلى بعضها في الخاتمة.

### ثانياً: العلاقات المصرية- التركية: الأولوية للاقتصاد.

إذا كانت علاقات مصر بإيران قد اتسمت بالطبيعة والتباعد منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، فإن علاقاتها مع تركيا كانت على العكس من ذلك، حيث شهدت تطورًا كبيرًا وبخاصة خلال التسعينيات. وعلى الرغم من وجود اختلافات وتباينات في مواقف البلدين بشأن بعض القضايا والتطورات الإقليمية، إلا أن ذلك لم يؤثر على التطور المطرد في العلاقات بينهما وبخاصة في المجالات الاقتصادية. كما أن الاتصالات

الطويل معنا وليس من مصلحتنا أن نستعديها، كما أنه ليس من مصلحة تركيا أن تستعدي الدول العربية.. إن هناك أطرافاً كثيرة تريد تسميم علاقتها مع الدول العربية.. وليس من المصلحة وجود تحالفات استراتيجية مع أحد والأترك يدركون ذلك<sup>(٦٩)</sup> وبالمقابل أكد الرئيس سليمان ديميريل في حديث له لجريدة الأهرام، نشر في ١٩٩٩/٧/٢٤، أن "مصر وتركيا بلدان كبيران في الشرق الأوسط. وأعتقد أن هناك مجالاً واسعاً أمامهما للإسهام المشترك في حل القضايا الإقليمية وزيادة التعاون الإقليمي. وأعتقد أن مصر وتركيا تستطيعان تعميق تعاونهما، خاصة في المجال الاقتصادي ولا شك أن تعزيز العلاقات بين البلدين سيفيد شعبيهما ويفيد أيضاً شعوب المنطقة كلها".

وتأسيساً على ما سبق عرض الدراسة بإيجاز للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، ثم للعلاقات بينهما في بعض المجالات الأخرى كما تطرح بعض المشكلات والقضايا ذات التأثيرات المحتملة على هذه العلاقات.

#### ١ - العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا

كما سبق القول فإن الاقتصاد شكل ويشكل - الركيزة الأساسية في العلاقات المصرية - التركية. وثمة عدة عوامل ساعدت على ذلك منها: المتاعب الاقتصادية الداخلية في كل من البلدين، نظرة كل منهما للأخرى كشريك إقليمي مهم، فضلاً عن الحرص المتبادل على تحييد الاقتصاد بقدر الإمكان عن القضايا السياسية وما يقترن

المصرية من المغزولات القطنية والمنسوجات الخام للسوق التركية. وهناك اتفاق للتعاون الفني والاقتصادي بينهما، وآخر للتبادل التجاري، وثالث لإنشاء لجنة تجارية مشتركة، ورابع لتجنب الازدواج الضريبي، خامس لضمان الاستثمارات وحمايتها.. إلخ<sup>(٦٧)</sup>.

وخلال زيارة الرئيس سليمان ديميريل الأخيرة للقاهرة في يوليو ١٩٩٩، جرى توقيع (١٢) إتفاقية بين البلدين، الأمر الذي يعكس مدى التطور في العلاقات بينهما وتتمثل هذه الإتفاقيات في إتفاقية تصدير الغاز الطبيعي المصري لتركيا، وإتفاقية التعاون بين وزارتي الخارجية في البلدين، وإتفاقية التعاون في مجالات مكافحة الجريمة، وإتفاقية التعاون في مجال الصحة والسكان. وإتفاقية إتمام إتفاقية التجارة الحرة بين البلدين. فضلاً عن ثلاث إتفاقيات أخرى في مجالات الزراعة والجمارك وضمان الصادرات. كما تم توقيع ثلاث إتفاقيات بين إحدى الشركات المصرية وعدد من الشركات التركية. وأخيراً إتفاقية بين اتحادي مقاولي البناء والتشييد في مصر وتركيا<sup>(٦٨)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات المتطورة بين البلدين تستند في جانب منها إلى نوع من الإدراك المتبادل بشأن أهمية كل منهما كشريك إقليمي للأخرى. وفي هذا الإطار فقد أكد وزير الخارجية المصري عمرو موسى في ٦ ديسمبر ١٩٩٩ على أن "تركيا وإيران دولتان مهمتان في الشرق الأوسط ولا يمكن إسقاطهما من حساباتنا المستقبلية.. إن تركيا لها تاريخها

وخلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ جرت ثلاث جولات من المفاوضات بين الجانبين المصري والتركي بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين. وخلال الجولة الثالثة التي عقدت في سبتمبر ١٩٩٩ ناقش الجانبان السيناريوهات البديلة لتطبيق منطقة التجارة الحرة على السلع الزراعية. كما وافق الجانب التركي خلال هذه الجولة على التحرير الكامل للسلع الصناعية باستثناء بعض السلع التي مكن تقديم تنازلات متبادلة بشأنها بما يحقق مصلحة البلدين. وسوف يتم استكمال المباحثات حول هذا الموضوع في جولة رابعة تعقد في تركيا في أوائل عام ٢٠٠٠<sup>(٧٢)</sup>.

وجدير بالذكر أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا تعتبر مهمة بالنسبة لكل منهما بشأن التعامل الاقتصادي مع دول أخرى. فتركيا يمكن أن تستخدم الأراضي المصرية كممنطقة عبور لتجارتها إلى أفريقيا، ومصر تستطيع أن تستخدم الأراضي التركية لعبور تجارتها إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز وقد عبر عن هذا المعنى الرئيس ديميريل لقوله: "المؤكد أن مصر وتركيا تستطيعان معاً القيام بدور بناء في تحقيق الاستقرار والرخاء في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ومنطقة القوقاز وأفريقيا وحوض البحر المتوسط. ويمكن أن تتحقق فائدة كبيرة في هذه الناحية عبر قيام الشركات المصرية والتركية معاً بتنفيذ مشروعات اقتصادية مشتركة في الدول الأخرى"<sup>(٧٣)</sup>. وقد ينطوي هذا القول على قدر من المبالغة إلا أنه

ببعضها من خلافات وتباينات في وجهات النظر ناهيك عن حرص القيادة السياسية في البلدين على تدعيم العلاقات المشتركة.

ومن خلال رصد بعض المؤشرات تتضح معالم الصورة بشكل أو ضح. فطبقاً للإحصاءات والبيانات المتاحة قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين من (٩٥,٢) مليون دولار عام ١٩٨٣ إلى (٤٥٧) مليون دولار عام ١٩٩٥ ثم إلى (٧٠٣,٤٩٧) مليون دولار عام ١٩٩٧، ثم إلى (٨٦,٢) مليون دولار عام ١٩٩٨. وقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى تركيا عام ١٩٩٨ حوالي (٣٩٢,٩) مليون دولار، فيما بلغت واردتها منها نحو (٤٧٣,٣) مليون دولار. ويلاحظ أن هناك اختلال دائم في الميزان الجاري بين البلدين لصالح تركيا، وإن تفاوتت قيمته من سنة إلى أخرى. ولاشك في أن اختلال الميزان التجاري لصالح تركيا، يفرض على مصر مسؤولية تطوير صناعاتها الوطنية وتدعيم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، بما في ذلك السوق التركي<sup>(٧٠)</sup>.

وتعتبر اتفاقية تصدير الغاز الطبيعي المصري لتركيا التي وقعها البلدان أثناء زيارة الرئيس سليمان ديميريل للقاهرة في يوليو ١٩٩٩، تعتبر من التطورات الهامة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. فطبقاً لهذه الاتفاقية ستقوم مصر خلال المرحلة الأولى بتصدير نحو خمسة مليارات متر مكعب من الغاز إلى تركيا بحيث يمكن زيادتها في مراحل لاحقة<sup>(٧١)</sup>.

السياحة والإنشاءات والمقاولات<sup>(٧٦)</sup>. ورغم أن التعاون بين البلدين لا يزال محدودًا في بعض هذه المجالات، إلا أن هناك إمكانيات لتطويره، وبخاصة في حالة تمكن البلدين من تذليل العقبات البيروقراطية التي تعرقل هذا التعاون وتحد منه.

وثمة مؤشرات أخرى تدل على طبيعة العلاقة بين مصر وتركيا. نذكر منها على سبيل المثال: دور الوساطة المصرية في احتواء الأزمة التي تفجرت بين تركيا وسوريا في أكتوبر ١٩٩٨، والتي كادت أن تؤدي إلى اندلاع حرب بينهما. كما قامت مصر بدور كبير في تقديم المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة لضحايا الزلزال الذي ضرب تركيا في أغسطس ١٩٩٩. وتعتبر مصر ثاني دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث حجم المساعدات التي قدمتها وجهد الإغاثة التي انخرطت فيها<sup>(٧٧)</sup>.

٣- بعض القضايا الإقليمية وانعكاساتها المحتملة على العلاقات المصرية - التركية على الرغم من التطور الكبير الذي شهدته العلاقات المصرية - التركية خلال التسعينيات، إلا أنه لا يمكن النظر إلى مستقبل هذه العلاقات بمعزل عن بعض القضايا والتطورات الإقليمية الهامة وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط. فضلاً عن مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط. فضلاً عن مستقبل المسألة العراقية. ومستقبل علاقة تركيا بكل من سوريا

يشير إلى بعض الآفاق الجديدة للعمل الاقتصادي المشترك بين الجانبين.

وثمة مجالات أخرى عديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين لا يتسع المجال للتفصيل فيها، وتشمل مجالات الاستثمارات، والتصنيع المدني، واكتشاف واستخراج النفط<sup>(٧٤)</sup>.

ولكن رغم التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال التسعينيات مقارنة بما كان عليه الوضع في الثمانينيات، إلا أنها لا تزال دون الإمكانيات المتاحة لدى البلدين، حيث أن حجم التجارة بينهما خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٧ لم يتعد (٢%) من الحجم الإجمالي لتجارة مصر، و(١%) من الحجم الإجمالي لتجارة تركيا<sup>(٧٥)</sup>.

٢- العلاقات بين تركيا ومصر في المجالات الأخرى

في إطار اهتمام القيادة السياسية العليا في كل من مصر وتركيا بتدعيم وتطوير العلاقات بين البلدين، فقد امتدت هذه العلاقات لتشمل مجالات أخرى عديدة مثل الكهرباء والطاقة غير التقليدية. وهناك اتفاقيات عديدة تنظم التعاون بين الجانبين في هذه المجالات كما أن البلدين يشاركان كلاً من سوريا والأردن والعراق في مشروع للربط الكهربائي بين الدول المعنية\* وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك تعاوناً مصرياً- تركيا في مجال التصنيع العسكري، فضلاً عن التعاون في مجالات

\* من المعروف أن هذا المشروع لم يكتمل بعد، ويجري تنفيذه على مراحل. وقد انضم إليه لبنان في عام ١٩٩٦.

ما يعني انهيار عملية السلام برمتها، فإنه في هذه الحالة سوف يظل الصراع العربي - الإسرائيلي بؤرة أساسية للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، ومن غير المستبعد أن تشهد مسيرة الصراع جولات عسكرية جديدة. وهنا يثار السؤال مرة أخرى حول انعكاسات هذا الوضع على العلاقات التركية - المصرية. ورغم أن هذه القضايا شائكة ومعقدة إلا أن طرحه والتفكير فيها مسألة في غاية الأهمية باعتبارها وثيقة الارتباط بمستقبل الدولة والمجتمع في مصر.

أما بخصوص علاقات تركيا بكل من سوريا والعراق وانعكاساتها على العلاقات المصرية - التركية، فيمكن القول بأن هناك مشكلات معقدة بين تركيا وكل من البلدين، وهي تتعلق أساساً بالمياه والأكراد ولواء الإسكندرونة وكركوك والموصل. وتعتبر مشكلتا المياه والأكراد هما الأكثر حساسية وتفجراً في هذا الإطار. وإذا كانت تركيا تستطيع أن تتوصل إلى حل ما للمشكلة الكردية ولو من خلال إقرار بعض الحقوق الثقافية للأكراد، وبخاصة في ظل التطورات الراهنة سواء على صعيد المشكلة الكردية، أو على صعيد مساعي تركيا للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن مشكلة المياه إذا بقيت دون حل بين الأطراف المعنية فقد يترتب عليها قيام صراعات مسلحة في المستقبل بين تركيا وكل من سوريا والعراق. والسؤال هنا ما هو موقف مصر في مثل هذه الحالة؟ كما إذا حدث وجرى استخدام اتفاق التعاون العسكري بين سوريا وإسرائيل، من

والعراق، خاصة وأن هناك بعض المشكلات المعقدة بين تركيا وكل منهما.

وفيما يتعلق بالعلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية - المصرية يمكن القول بأن العلاقات بين تركيا ومصر لم تتأثر بالتطور الذي شهدته العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال عام ١٩٩٦ أو الذي تمثل في توقيع اتفاق التعاون العسكر بينهما. فعلى الرغم من الانتقادات التي وجهتها مصر إلى الاتفاق فور توقيعه، إلا أنها سرعان ما اقتنعت بوجهة النظر التركية القائلة بأن الاتفاق غير موجه ضد أية دولة عربية. ورغم أن البلدين يؤيدان عملية السلام في الشرق الأوسط، إلا أن مستقبل هذه العملية يمكن أن يكون له انعكاساته على العلاقات بينهما. فإذا ما تم التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع النهائي على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وتم التوصل إلى اتفاقيتي سلام على المسارين السوري واللبناني، فالمؤكد أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية سوف تتحركان بقوة من أجل إقامة النظام الشرق أوسطي والمؤكد أن تركيا سوف تتخبط في هذه الترتيبات، خاصة وأنها شاركت في المفاوضات متعددة الأطراف، وفي المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهنا يثار التساؤل حول وضع مصر ومعه بقية الدول العربية في ظل هذه الترتيبات<sup>(٧٨)</sup>. ومن ناحية أخرى إذا ما أخفقت المفاوضات الجارية حالياً في التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية، وهو

التناقض المؤسس على طبيعة العلاقة بين الدين والدولة في البلدين، ظهرت قضايا خلافية كثيرة بينهما، أو بالأحرى تباينت مواقفهما بشأن العديد من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، الأمر الذي جعل العلاقة بينهما محكومة بطابع التوتر الذي تتخلله فترات من التهدئة والتعاون في بعض المجالات.

ومن المعروف أن تركيا كانت قد قبلت بالتغيير الثوري في إيران ولم تتدخل في شؤون الثورة. ثم جاءت الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات لتحول دون ظهور أو تفجر قضايا خلافية حادة بين الجانبين، خاصة وأن تركيا استفادت اقتصادياً من الحرب، حيث قامت بدور أساسي في تمويل الطرفين المتحاربين<sup>(٧٩)</sup>.

وقد أسهمت بعض التحولات الإقليمية والدولية الكبرى التي جرت منذ مطلع التسعينيات والمتمثلة في: كارثة الخليج الثانية واستكمال عملية انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، أسهمت في تعزيز المكانة الإقليمية لكل من تركيا وإيران، وهنا بدأت تبرز التناقضات والخلافات بينهما، خاصة وأن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، والتي ظهرت على أثر تفكك الاتحاد السوفيتي، قد مثلت ساحة للتنافي بين تركيا وإيران على نحو ما سبق ذكره. كما أن وجود اختلاف جذري في السياسة الأمريكية تجاه كل من إيران وتركيا قد أسهم في تغذية الخلافات بينهما.

قبل أيهما ضد سوريا أو العراق، فما هو رد الفعل المصري؟

وهكذا فإن القضايا والتساؤلات السابقة تكشف إلى أي مدى يمكن أن تتأثر العلاقات المصرية - التركية بتطورات بعض القضايا الإقليمية المحورية وتداعياتها.

ثالثاً: العلاقات التركية - الإيرانية: بين التوترات المتجددة والتعاون المحدود وبخاصة في المجال الأمني

في حوار له مع جريدة الأهرام القاهرية، نشر في ١٩٩٩/٧/٢٤ قال الرئيس التركي سليمان ديميريل: "تركيا وإيران بلدان كبيران في هذه المنطقة وفي البلدين نظامان سياسيان مختلفان. ونحن لا نستطيع أن نصح نظامهم، وهم لا يستطيعون تصحيح نظامنا. ونحن لا نستطيع تغيير نظامهم، وهم كذلك لا يستطيعون تغيير نظامنا. الشئ الطيب في الموضوع أننا لم نكن في نزاع معهم طوال مئات السنين. نحن بلدان مسلمان على الرغم من وجود أكثرية شيعية على الجانب الإيراني وأكثرية سنية على الجانب التركي. إن هناك بعض المشكلات مثل الإرهاب. وناقش معهم الأمر بين وقت وآخر. وهناك تعاون بين البلدين في هذا المجال إلى الآن". وهذه الكلمات للرئيس ديميريل تلخص جوهر تطور العلاقات بين البلدين منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. فمنذ ذلك التاريخ بدأ التناقض صارخاً بين نظام علماني صارم في تركيا، ونظام يستند إلى مرجعية دينية ويقوم على مفهوم ولاية الفقيه في إيران، وعلى خلفية هذا

إيران ومصر وماليزيا وإندونيسيا ونيجريا وباكستان وبنجلاديش. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في شتى المجالات، ومواصلة الجهود من أجل القضاء على الفقر والبطالة، وتنمية الموارد البشرية، وتنسيق المواقف في المنظمات الدولية<sup>(٨٢)</sup>.

ولكن بعد إجبار أربكان على الاستقالة على نحو ما سبق ذكره، عاد طابع التوتر ليخيم على العلاقات التركية - الإيرانية من جديد. وتكتفي الدراسة بالإشارة إلى بعض التفاعلات التي جرت بين الجانبين خلال عام ١٩٩٩ كنماذج لذلك. ومن أبرز هذه التفاعلات ما يلي:

١- تبادل الاتهامات بشأن تدخل كل دولة في الشؤون الداخلية للآخرى. فعلى أثر تفجر أزمة النائبة المحببة (مروة قواقجي) في تركيا، نظم إيرانيون تظاهرات داخل إيران تأييداً للنائبة واحتجاجاً على موقف النظام العلماني في تركيا منها، وهو ما اعتبرته تركيا تدخلاً في شؤونها الداخلية ومحاولات من قبل النظام الإيراني لترويج الأصولية الإسلامية في تركيا. وقد نفت إيران هذه الاتهامات. ودعا وزير خارجيتها كمال خرازي تركيا إلى احترام قيم ومعتقدات الشعب، وأكد على أن "ما يحدث في تركيا لا صلة له بإيران، ونأمل أن تكون الحكومة التركية واقعية وأن تكف عن إلغاء تبعة مشاكلها الداخلية على الآخرين"<sup>(٨٣)</sup>. وعندما اندلعت أحداث الطلبة في إيران في يوليو ١٩٩٩، اعتبرها رئيس

وقد جاء اتفاق التعاون العسكري الموقع بين إسرائيل وتركيا في فبراير ١٩٩٦ ليشكل قضية خلافية جديدة بين تركيا وإيران، حيث نظرت الأخيرة إلى الاتفاق على أنه يشكل مساساً بأمنها الوطني، وكذلك أمن سوريا التي تربطها بإيران علاقة استراتيجية<sup>(٨٠)</sup>.

ولكن مع قيام نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي في تركيا بتشكيل حكومة ائتلافية في يوليو ١٩٩٦ بدأت تبرز بوادر تحسن في العلاقات التركية - الإيرانية، وذلك في إطار رؤية الرفاه المنفتحة على العالم الإسلامي وإيران جزء منه. ومن هنا كانت إيران أول دولة يزورها "أربكان" في أول جولة خارجية له في أغسطس ١٩٩٦. وقد أسفرت هذه الزيارة عن تحقيق اختراق في العلاقات الاقتصادية بين البلدين تمثل في توقيع اتفاق الغاز بينهما والمعروف بـ"صفقة العصور" فبموجب هذا الاتفاق تتعهد إيران بتصدير (١٩٠) مليار متر مكعب من غازها الطبيعي إلى تركيا لمدة (٢٢) عامًا بقيمة إجمالية تبلغ (٢٠) مليار دولار. وفي إطار العلاقات الوثيقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية قبلت الأخيرة بعدم إدراجه تحت قانون دامتو باعتباره اتفاقاً للتجارة وليس للاستثمار<sup>(٨١)</sup>.

واستمراراً للتحسن في العلاقات التركية - الإيرانية، فقد بادرت حكومة أربكان بالدعوة لتأسيس مجموعة الثمانية. وقد أسفرت جهودها عن إعلان قيام هذه المجموعة في يونيو ١٩٩٧، وهي تضم إلى جانب تركيا كلاً من

الأحداث وتداعياتها، اتفق الطرفان على إجراء محادثات مشتركة. وكانت نتيجة المحادثات إقرار اتفاق لتطويق النزاع. وقد أكد الجنرال وكيل أوغلي رئيس الوفد التركي في المحادثات ضرورة الحفاظ على أمن الحدود. وبالمقابل أكد اللواء حق جو قائد المنطقة العسكرية لمحافظة أذربيجان الغربية الإيرانية التزام بلاده بإقرار الأمن في المناطق الحدودية وأنها لن تسمح بوجود عناصر معادية للحكومة التركية على أراضيها بأي شكل من الأشكال<sup>(٨٦)</sup>. وعموماً فإن هذا النزاع يكشف عن حجم التوترات الكامنة في العلاقة بين إيران وتركيا. وعلى خلفية الأحداث والتفاعلات سألقة الذكر وقع البلدان في أغسطس ١٩٩٩ اتفاقية للتعاون الأمني بينهما، وذلك بهدف تنسيق جهودهما لمكافحة الإرهاب على الحدود. ويتضمن الاتفاق إلى جانب عناصر أخرى: قيام القوات المسلحة في البلدين بشن حملات متزامنة كل على أراضيها لمكافحة الجماعات الانفصالية والإرهابية وبخاصة حزب العمال الكردستاني ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة. كما تنص الاتفاقية على تبادل المعلومات بين كبار المسؤولين الأمنيين على الحدود في البلدين، فضلاً عن حق القادة العسكريين من الجانبين في القيام بزيارات مفاجئة لأي يشتبه أن تكون فيه جماعات إرهابية<sup>(٨٧)</sup>. ورغم توقيع هذه الاتفاقية بين البلدين، إلا أن المخابرات التركية قامت في أكتوبر ١٩٩٩ بتجديد الاتهامات للسلطات الإيرانية بدعم ومساندة حزب العمال

الوزراء التركي "بولاند أجاويد" رد فعل طبيعي على النظام القومي الذي عفى عليه الزمن في طهران وهو ما اعتبرته إيران تدخلاً في شؤونها الداخلية<sup>(٨٤)</sup>.

٢- قيام تركيا بتوجيه اتهامات لإيران مفادها أنها تقوم بدعم حزب العمال الكردستاني، وأن هناك قواعد تابعة للحزب موجودة على الأراضي الإيرانية، كما أن "عثمان أوجلان" شقيق عبد الله أوجلان موجود داخل إيران. كما أن بضع الأكراد الذين تدربوا في إيران تسللوا إلى تركيا لتنفيذ عمليات انتحارية. وعلى خلفية هذه الاتهامات قررت تركيا تجميد مباحثات أمنية كان يقوم بها وفدان من البلدين<sup>(٨٥)</sup>.

٣- تصاعد حدة التوتر بين البلدين خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩، وذلك على قيام طائرات حربية تركية بقصف منطقة بيرانشهر الإيرانية قرب الحدود، مما أدى إلى قتل بعض الجنود الإيرانيين وعلى الفور استدعت السلطات الإيرانية السفير التركي في طهران وطلبت منه تفسيراً مقنعاً لما حدث، كما أبلغته باحفاظها بحق الرد على هذه الاعتداءات.

ورغم أن تركيا قامت في البداية بنفي الادعاءات الإيرانية معتبرة إياها غير صحيحة بالمرّة، وأنها مجرد محاولة من السلطات الإيرانية لافتعال مشكلة مع تركيا ولكن مع استمرار التصعيد الإيراني بشأن الاعتداءات، وتمكن إيران من أسر جنديين تركيين من منفذها، اعترفت أنقرة بشن هجمات على مواقع اعتقدت أن بها قواعد لحزب العمال الكردستاني المناوئ لها. ولاحتواء هذه

عقدي الثمانينيات والتسعينيات أسيرة لنزعات التنافس والصراع وليس التعاون. فقد استمرت القطيعة بين مصر وإيران منذ عام ١٩٧٩. ورغم وجود بوادر للتقارب بين البلدين خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٧-١٩٩٩) إلا أنها لا تزال في بدايتها، خاصة وأن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لا تزال مقطوعة حتى الآن (ديسمبر ١٩٩٩) كما أن العلاقات الإيرانية - التركية لم تتطور كعلاقات استراتيجية بين دولتين إسلاميتين كبيرتين، بل ظلت محكومة بطابع التوتر وعدم الاستقرار وبخاصة في ظل كثرة الهواجس والمخاوف المتبادلة بينهما. ورغم التطور الذي شهدته العلاقات التركية - المصرية خلال التسعينيات، وليس بما يمثله من حجم التعاملات الاقتصادية بين مصر وتركيا في الوقت الراهن. ونتيجة لذلك فإن العلاقات بين الدول المحورية الثلاث لم تشكل قاعدة لتضامن إسلامي ولو عند حدود دنيا، بل أن العلاقات المصرية - الإيرانية والإيرانية - التركية شكلت محاور للإنقسام والصراع في العالم الإسلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي عرقلت - وتعرقل - إمكانية حدوث تضامن إسلامي.

٢- مع التسليم الكامل بأن مستقبل العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية تحكمه في التحليل الأخير مجموعة متداخلة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، إلا أن هناك عاملاً يرجح أن يكون له أثر أكثر من يغره في تحديد مسار هذه العلاقات خلال المستقبل

الكرديستاني، وهو ما يؤكد على أن القضية الكردية تعتبر أحد مصادر التوتر والخلاف بين تركيا وإيران، حتى وإن كانت المشكلة الكردية هي مشكلة إيرانية أيضاً ولكنها غير متفجرة كما هو الحال في تركيا<sup>(٨٨)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول: إن تركيا وإيران قد أخفقتا حتى الآن في تأسيس علاقات تعاونية مستقرة فيما بينهما، بل طابع التذبذب والتوتر هو الذي غلب على هذه العلاقات في معظم سنوات التسعينيات. ويرجع ذلك إلى معطيات وعوامل عديدة داخلية وإقليمية ودولية. ولكن يظل الاختلاف البين في طبيعة نظام الحكم في البلدين، وما يترتب على ذلك من اختلافات فكرية وسياسية بشأن العديد من القضايا، يظل المتغير الرئيس الذي حكم مسارات العلاقات التركية - الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

### الخاتمة: العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية:

#### قضايا وتساؤلات حول المستقبل

استناداً إلى التحليل الوارد في المبحثين السابقين، فإن الهدف الرئيسي هنا هو بلورة أهم نتائج الدراسة من ناحية، وإثارة بعض القضايا والتساؤلات حول مستقبل العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالي:

١- أنه على الرغم من الوزن الإقليمي لكل من تركيا ومصر وإيران في الدائرة الحضارية الإسلامية، فإن العلاقات الإيرانية - المصرية، والإيرانية التركية ظلت طوال

٣- إذا كان مستقبل الصراع الداخلي في إيران يمثل متغيراً هاماً لصياغة مستقبل علاقاتها مع كل من مصر وتركيا، فإنه يتعين النظر إلى هذا المتغير في إطار إشكالية أكبر تعني الدول الثلاث، وهي الخاصة بالعلاقة بين الإسلام والديمقراطية. فهذه الإشكالية تمثل المكون الرئيسي في حالة التآزم السياسي الداخلي التي تعاني منها الدول المعنية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. فالنظام العلماني في تركيا لا يعمل من أجل محاصرة وإقصاء الحركة الإسلامية المسيسة فحسب، ولكن يعمل من أجل محاصرة كثير من المظاهر الإسلامية على صعيد المجتمع. كما أن النظام المصري تبنى منذ سنوات سياسة المواجهة تجاه أي تنظيمات إسلامية سواء أكانت متشددة أو معتدلة. وبالتالي فهو لم ولن يسمح خلال المستقبل المنظور بقيام حزب/أحزاب إسلامية في مصر على غرار ما هو موجود في دول أخرى، عربية وغير عربية. ولا شك أن الاستمرار في إقصاء القوى الإسلامية المعتدلة غالباً ما يدفعها أو على الأقل يدفع قطاعات منها إلى التطرف. وفي إيران يسعى التيار المتشدد إلى محاصرة دعاة الديمقراطية والمجتمع المدني ودولة المؤسسات وسيادة القانون. وهكذا تتجلى مفارقة في غاية الغرابة حيث عمل النظامان الحاكمان في مصر وتركيا من أجل إقصاء التيارات الإسلامية سواء أكانت معتدلة أو متطرفة عن الساحة السياسية. وبالمقابل، يسعى رجل الدين الإصلاحي المعتدل في إيران (الرئيس خاتمي)

المنظور. يتمثل في مستقبل الصراع بين المحافظين والمعتدلين أو التيار الإصلاحي والتيار المتشدد داخل إيران. وقد يتحفظ البعض على هذه المفاهيم لأسباب مختلفة ونم منطلقات متعددة، إلا أن ذلك لا يمكن أن ينفي حقيقة أن هناك صراعاً حاداً بين تيارين كبيرين على الساحة الإيرانية، يوجد بينهما اختلافات حادة في الرؤى والتصورات بشأن العديد من القضايا الداخلية والإقليمية والدولية ابتداء من مفهوم حرية الصحافة وانتهاء بطبيعة العلاقة مع الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة الأمريكية).

ولذلك فإن الانتخابات البرلمانية الإيرانية المزمع عقدها في فبراير من العام ٢٠٠٠ سوف تكون علامة فارقة سواء على صعيد مستقبل الدولة الإيرانية أو مستقبل علاقاتها الإقليمية والدولية بما فيها علاقاتها مع كل من مصر وتركيا. وعليه فإذا تمكن التيار الإصلاحي من تعزيز موقعه في مجلس الشورى، فإن هذا سوف يمكن الرئيس خاتمي من مواصلة تنفيذ برنامجه الإصلاحي على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولذلك فإن علاقات إيران مع كل من مصر وتركيا سوف تشهد مزيداً من التحسن، أما إذا حدث العكس وتمكن المحافظون من تدعيم نفوذهم على حساب الإصلاحيين، فالأرجح أن علاقات إيران بكل من الدولتين سوف تظل في أفضل الأحوال تراوح في المكان، بل إن بوادر التقارب في العلاقات المصرية - الإيرانية قد تتراجع.

وتسوية المشكلات العالقة بالطرق السلمية، وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق على قاعدة تبادلية المصالح. لكن المأساة الحقيقية هنا هي أن العرب أخفقوا حتى الآن عن صياغة استراتيجية عربية للتعامل فيما بينهم وفق الأسس والمبادئ سالفة الذكر، فما بالك بتعاملهم مع غيرهم. ولكن بعيداً عن التفكير بالألماني يمكن القول بأن هناك إمكانية لكي تقوم دول عربية رئيسية وبخاصة مصر وسوريا والسعودية بإطلاق مبادرة كبرى لتدعيم النظام العربي من ناحية ولإعادة صياغة علاقة العرب بدول الجوار الجغرافي على أسس جديدة من ناحية أخرى.

٥- إن العلاقات بين الدول الثلاث سوف تتأثر بأشكال مختلفة بالتداعيات المستقبلية لبضع القضايا الإقليمية الكبرى وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط، وفرص قيام نظام شرق - أوسطي جديد، ووضع كل من إسرائيل وتركيا وإيران في هذا النظام فضلاً عن مستقبل المسألة العراقية والأمن في الخليج. ومستقبل السوق الأوروبية - المتوسطية. إلخ. والتحدي الحقيقي الذي يواجه مصر ومعها بقية الدول العربية يتمثل في كيفية التعامل مع هذه القضايا والتطورات بما يصون الأهداف والمصالح العربية أو على الأقل يقلص الأضرار التي قد تلحق بها. وهنا يأتي التضامن العربي باعتباره الفريضة الغائبة في هذا الإطار.

وهو ما يحكم على مصر التحرك بفاعلية أكثر من أجل تحقيق التضامن العربي، ليس

إلى تدعيم الديمقراطية ومحاصرة المتشددين. ولا شك في هذا المفارقة تعكس أزمة التطور السياسي الداخلي في الدول المعنية. وهي أزمة ليست سياسية فحسب، بل لها أبعادها ومكوناتها الأعمق المرتبطة بالهويات والمرجعيات والاختيارات الفكرية والسياسية. وقد أوجدت هذه الأمة (في الدول الثلاث) هواجس ومخاوف متبادلة استندت - وتستند - إلى رؤى وتصورات أحادية وحيدة وبخاصة فيما يتعلق بعلاقة إيران بكل من مصر وتركيا. ومن هنا يمكن القول بأن الإصلاح السياسي الداخلي في الدول الثلاث والذي يمكن في إطاره بلورة صيغة صحية وصحيحة للعلاقة بين الإسلام والديمقراطية، إنما يشكل عنصراً هاماً للتأثير على العلاقات بين الدول المعنية وبخاصة خلال الأجلين المتوسط والبعيد.

٤- إن لكل من تركيا وإيران مشكلاتها الخاصة مع بعض الدول العربية. والأرجح أن استمرار هذه المشكلات دون حلول سوف ينعكس بشكل أو بآخر، وبدرجة أو بأخرى على علاقات مصر بهاتين الدولتين. بمعنى أن مصر وهي دولة عربية رئيسية لا تستطيع أن تعزل أو تحيد علاقاتها بكل من تركيا وإيران عن المشكلات العالقة في العلاقات العربية - التركية، والعربية - الإيرانية بصفة عامة. وهنا تبدو أهمية ما سبق ذكره بشأن صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع دول الجوار الجغرافي بما فيها تركيا وإيران، وذلك على أسس جديدة تؤدي إلى تحقيق حسن الجوار،

التي ستدخل في نطاق هذا النظام فحسب، ولكن أيضاً استناداً إلى التحالف الاستراتيجي الراسخ بين إسرائيل وأمريكا.

٧- على الرغم من وجود اختلافات وتباينات بين الدول الثلاث بشأن العديد من القضايا على نحو ما سبق ذكره، إلا أن هناك إمكانية لانخراطها في بعض الأنشطة المشتركة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لمواجهة بضع التحديات والمخاطر المشتركة التي تواجه تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي وتفعيل دورها يعتبر عنصراً هاماً لتدعيم التعاون الوظيفي بين الدول الإسلامية سواء في مجالات معينة أو لخدمة بعض القضايا الإسلامية العامة.

٨- إن هناك دوراً هاماً يمكن أن تقوم به قوى وتنظيمات المجتمع المدني في تدعيم العلاقات بين الدول الثلاث وفي هذا الإطار، يبرز بصفة خاصة دور المفكرين والباحثين والمتقنين والمراكز الأكاديمية في كل من مصر وإيران وتركيا. فمن خلال تكثيف الاتصالات، وإجراء البحوث المشتركة، وتنظيم الندوات المشتركة.. إلخ يمكن تعميق المعرفة المتبادلة من ناحية، وتبديد بعض الهواجس والمخاوف المترسبة من ناحية ثانية، والإقرار بمشروعية الاختلاف في بعض المصالح والتوجهات والرؤى من ناحية ثالثة، وبلورة بعض التصورات المشتركة بشأن تدعيم العلاقات بين الدول المعنية من ناحية رابعة.

لأنه الخيار الوحيد لتمكين العرب من صياغة مستقبلهم بدلاً من أن يرسمه لهم الآخرون فحسب، ولكن لأنه يمثل في الوقت نفسه ركيزة لتعزيز قدرة مصر على التعامل الخارجي سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. وهكذا فإن إحياء النظام العربي يما ينطوي على ذلك من تحقيق تضامن مستقر بين الدول العربية إنما يمثل الركيزة الأساسية لتفعيل دور العرب في التعامل مع القضايا سالفه الذكر.

٦- إن مستقبل العلاقات بين الدول الثلاث لا يمكن استشرافه بمعزل عن بعض المتغيرات الدولية في تداخلها مع النظم والقضايا الإقليمية وهنا يبرز الدور الأمريكي في كل من الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز كمتغير رئيسي للتأثير على مستقبل العلاقات بين الدول المعنية فالولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن ترحب بتدعيم العلاقات بين مصر وتركيا، لكنها يمكن تتوجس بشأن تحسن العلاقات المصرية - الإيرانية وبخاصة إذا ما استمرت السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية دون تغيير جوهري كما أن الولايات المتحدة تخطط لمستقبل غير عربي للمنطقة وذلك من خلال تهيئة الأوضاع لإقامة نظام شرق - أوسطي يضم دولاً عربية وغير عربية وفي مقدمتها إسرائيل وتركيا. وهنا يثار التساؤل حول موقع إيران في هذا النظام، فضلاً عن حقيقة انعكاساته على مصر وبقيّة الدول العربية، خاصة وإن إسرائيل ستكون هي محوره والقوة المهيمنة فيه في حالة قيامه، وذلك ليس استناداً إلى ميزان القوة بين الدول

Radicalism in The Greater middle East (London: Frank Cass , 1997).

٦- لمزيد من التفاصيل انظر:

أحمد ترك وعبد الله جاد، "التحولات الداخلية في تركيا وانعكاساتها الإقليمية والدولية، في: د.نادية مصطفى ود.سيف عبد الفتاح (إشراف عام)، أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي - ١٩٩٨ (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩).

٧- انظر:

أحمد دياب، "الانتخابات التركية: المستجدات والتحديات" السياسية الدولية، العدد ١٣٧ (يوليو، ١٩٩٩).

٨- انظر: "آخر أزمات تركيا.. حجاب مروءة"، الوسط، العدد ٣٨١ (١٧/٥/١٩٩٩)؛ شوقي أبو شعيرة، "حجاب مروءة والهدية التركية"، الشروق، العدد ٣٧٠ (١٠-١٦/٥/١٩٩٩).

٩- لمزيد من التفاصيل انظر:

بهمان بختباري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في: د.جمال سند السويدي (إعداد)، مرجع سبق ذكره؛ وحلو الجدل داخل إيران بشأن مفهوم "ولاية الفقيه"

انظر: شيرين ت. هنتر، "هل البرسترويكما الإيرانية ممكنة"، شؤون الأوساط، العددان ٨٦، ٨٥ (يوليو- أغسطس ١٩٩٩).

١٠- فهمي هويدي، "بين ولاية الفقيه في إيران وولاية الملالي في أفغانستان"، المجلة، العدد ٩٨٠ (٢٢-٢٨/١١/١٩٩٨).

١١- بهمان بختباري، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

١٢- انظر: د.محمد السعيد عبد المؤمن، "العلاقات الإيرانية المصرية" في د.عبد المنعم المشاط (محرر)، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٥).

١٣- لمزيد من التفاصيل انظر:

نجاح محمد علي، "إيران: جنرال الإصلاح يخسر الحرية ويبيع الشعب"، الوسط، العدد ٤١٠ (٦/١٢/١٩٩٩)؛ أسعد حيدر، عبد الله نوروي يتحدى المحافظين، الوسط، العدد ٤٠٨ (٢٢/١١/١٩٩٩)؛ أسعد حيدر، إيران: خاتمي في عين العاصفة، الوسط العدد ٤٠١ (٤/١٠/١٩٩٩)؛ نجاح محمد علي، "إيران: عد عكس للانقلاب على خاتمي"، الوسط، العدد ٣٩١ (٢٦/٧/١٩٩٩)؛ غسان بن جدو، إيران إلى أين؟، المستقبل العربي، العدد ٢٣٥ (سبتمبر ١٩٩٨).

١٤- انظر: أسعد حيدر، "إيران: خاتمي في عين العاصفة"، مرجع سبق ذكره؛ خالد السرجاني، الانتخابات البرلمانية الإيرانية، الخليج الإماراتية (٨/١٠/١٩٩٩).

١٥- لمزيد من التفاصيل انظر:

وإذا كان دور المجتمع المدني مهماً في

تدعيم العلاقات بين الدول الثلاث، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية تقوية المجتمع المدني في هذه الدول. وتلك قضية أخرى ليس هنا مجال تناولها.

## الهوامش:

١- انظر على سبيل المثال:

د.هيثم الكيلاني، المشروع الحضاري العربي والأمن القومي، في: محمود مراد (محرر)، نحو مشروع حضاري عربي (القاهرة: وكالة الأهرام للصحافة، ط١، ١٩٩٩)؛ د.جمال سند السويدي، "المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران" في: د.جمال سند السويدي (إعداد)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦).

٢- انظر على سبيل المثال:

خير الدين حسيب كلمة الافتتاح الأولى "في: مجموعة من الباحثين، العلاقات العربية - التركية: حوار مستقبلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥)؛ د.عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧).

٣- انظر على سبيل المثال:

مجموعة من الباحثين، مرجع سبق ذكره؛ مجموعة من الباحثين، العلاقات العربية - الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٦)؛ د.هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد ٦، ط١، ١٩٩٦).

٤- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٧)؛ وانظر كذلك: د.سيار الجميل، العرب والأترك: الانبعاث والتحديث - من العثماني إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧).

٥- لمزيد من التفاصيل انظر:

محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧ وما بعدها؛ رضا هلال، السيف والهلال: تركيا - من أتاتورك إلى أربكان (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٩).

Amat lapidoto "Islamic Activism in Turkey since the 1980 military take over "In: Bruce Maddy - weitzman and Ebrahim Inbar, eds" Religious

سعيدة لطفيان " القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها - الورقة الإيرانية"، في: مجموعة من الباحثين، المرجع السابق. ٢٥-لمزيد من التفاصيل انظر:

Robert Olson, The Kurdish Question and Turkish Iranian Relations from World War to 1998 (California: Mazda Publishers, 1998).

٢٦-انظر: دنازلي معوض أحمد، "التصور المصري لأمن الخليج بعد الحرب"، في: دمصطفى علوي (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٤).

٢٧-انظر: دناصيف حتى، "الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى"، في: مجموعة من الباحثين، العلاقات العربية - التركية.. مرجع سبق ذكره.

(٢٨) حول إنعكاسات كارثة الخليج الثانية على كل من تركيا وإيران انظر:

د. حسن نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، في: مجموعة من الباحثين، الغزو العراقي للكويت: المقدمات، الوقائع و ردود الفعل، النداءات(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٩٥، مارس ١٩٩٥)

(٢٩) حول الرؤية الأمريكية لأمن الخليج انظر:

د. وحيد عبد المجيد "التصور الأمريكي لأمن الخليج بعد الحرب، في: د. مصطفى علوش (محرر)، مصدر وأمن الخليج بعد الحرب، مرجع سبق ذكره.

(٣٠) حول أبعاد المسألة العراقية انظر:

ملف عن العراق في (السياسة الدولية)، العدد ١٣٦ (أبريل ١٩٩٩)، و ملف آخر عن العراق في: Middle East Policy: vol. VI, no.3, (February, 1999)

(٣١) حول سياسة الاحتواء المزدوج أنظر:

Antony H. Cordesman, Iranian military capabilities and dual containment, In; Gary G. Sick and Lawrence D. Polter, eds. The Persian Gulf at the millennium (New York. St. Martin

٣٢-حول تطورات عملية السلام انظر:

د.مصطفى علوي (محرر)، المفاوضات العربية - الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٤).

٣٣-لمزيد من التفاصيل انظر:

Karem A. Feste, The Iranian Revolution and Political change in the Arab world (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996).

٣٤-انظر: أنور قرقاش، "إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ودولة الإمارات العربية المتحدة: الاحتمالات والتحديات في العقد القادم"، في: د.جمال سند السويدي(إعداد)، مرجع سبق ذكره.

شوقي أبو شعيرة، هل الصراع نقطة اللاعودة، الشروق (العدد ٣٨٠) (١٩٩٩/٧/٢٥-١٩) ن؛ د. علي نورسي زادة، من هو العقل المدبر للحركة الطلابية في إيران، المجلة، العدد ١٠١٥ (٢٥-٣١/٧/١٩٩٩)، طالب أحمد، "نظرية المؤامرة تقلب موازين القوى" الشروق، العدد ٣٨١ (٢٦/٧/١-١٩٩٩) د.مدحت أحمد حماد "مظاهرات الطلبة في إيران وإعادة تشكيل العلاقة بين القوى السياسية" السياسة الدولية، العدد ١٣٨ أكتوبر ١٩٩٩.

١٦-انظر: د.وحيد عبد المجيد، الأزمة المصرية: مخاطر الاستقطاب لإسلامي العلماني (القاهرة: دار القارئ العربي، ط١، ١٩٩٣).

١٧-لمزيد من التفاصيل انظر:

د.حسين توفيق إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة ١٩٩٦-٩٨١ (بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٩٨).

١٨-لمزيد من التفاصيل انظر:

Saad Eddin Ibrahim, Egypt: Islam and Democracy (Cairo: The A.U.C. Press, 1996); Eberhard Kienle, "More Than a Response to Islamism: The political Deliberation in Egypt in 1990s, "Middle East Journal vol.52, No.2 (Spring, 1998).

١٩-لمزيد من التفاصيل انظر:

مجلة الوسط، العدد ٣٨٥ (١٤/٦/١٩٩٩)؛ د.علي نوري زادة، "إيران: ماذا بقي من "الخمينية" وهل تستقر "الخاتمية"؟" المجلة، العدد ٩١ (٧-١٣/٢/١٩٩٩).

٢٠-مجلة الوسط العدد ٣٨٣ (٣١/٥/١٩٩٩).

٢١-لمزيد من التفاصيل انظر:

د.علا أبو زيد (محرر)، قضايا التنمية: القمة الاجتماعية: الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ط١، ١٩٩٦).

٢٢-محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، صص ٢٢-٢٣.

٢٣-لمزيد من التفاصيل انظر:

محمد نور الدين، "المسألة الكردية في تركيا بعد اعتقال عبد الله أوجلان"، شؤون الأوساط، العدد ٨١ (مارس ١٩٩٩)؛ د.عزة عبد الرحمن الصادي، "المسألة الكردية من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية"، السياسة الدولية، العدد ١٣٥ (يناير ١٩٩٩)؛ د.محمد حرب الأكراد في تركيا "السياسة الدولية، العدد ١٣٥ (يناير ١٩٩٩).

٢٤-انظر: د.ثناء فؤاد عبد الله، أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية، السياسة الدولية، العدد ١٣٥ (يناير ١٩٩٩)؛ سعد ناجي جواد، "القطبية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها - الورقة العربية" في: مجموعة من الباحثين، العلاقات العربية - الإيرانية.. مرجع سبق ذكره؛

- د.علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٩).
- ٤٥- د.محمد السعيد عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره.
- ٤٦- انظر مجموعته الخاصة بسياسة مصر تجاه العالم العربي في:
- د.أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٠).
- ٤٧- د.نازلي معوض أحمد، مرجع سبق ذكره.
- ٤٨- لمزيد من التفاصيل انظر:
- حسن أبو طالب، "تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب، في: د.مصطفى علوي (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، مرجع سبق ذكره.
- ٤٩- د.عبد المنعم سعيد، من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية: التغيير في دور مصر الدولي والإقليمي، في د.عبد المنعم المشاط (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص٤٨.
- ٥٠- انظر المراجع المذكورة في الهامش رقم (٣٤).
- ٥١- حول التصور الإيراني لأمن الخليج انظر:
- د.علا أبو زيد، "التصور الإيراني لأمن الخليج بعد الحرب"، في: د.مصطفى علوي (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، مرجع سبق ذكره.
- ٥٢- حول التحدي الذي شكلته التنظيمات الإسلامية الراديكالية للنظام السياسي المصري: انظر: أعداد التقرير الاستراتيجي العربي الذي يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٦: وانظر دراسة المؤلف عن العنف السياسي في مصر في: د.نيفين مسعد (محرر)، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٥).
- ٥٣- انظر:
- محمد رشاد الشريف، "تطور العلاقات العربية - الإيرانية، شؤون الأوسط، العدد ٨٠ (فبراير ١٩٩٩)؛ علاء سالم، مصر وإيران وإمكانات التقارب"، الخليج الإماراتية (١٩٩٩/٧/٣).
- ٥٤- الخليج الإماراتية (١٩٩٩/١٠/٢٤).
- ٥٥- الخليج الإماراتية (١٩٩٩/١٢/٨).
- ٥٦- الخليج الإماراتية (١٩٩٩/٩/٣).
- ٥٧- لمزيد من التفاصيل انظر:
- محمد رشاد الشريف، مرجع سبق ذكره؛ ياسر عبد العزيز، "العلاقات المصرية - الإيرانية: الطريق ممهّد.. لكنّه طويل"، الوسط، العدد ٤٠٧ (١٥/١٠/١٩٩٩).
- ٥٨- علاء سالم، مرجع سبق ذكره.
- ٥٩- ياسر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره.
- ٦٠- الخليج الإماراتية (١٩٩٩/١٠/٢٤).

David E.long "Revolutionary Islamism and Gulf Security in the twenty christian Koch (eds). Gulf Security in twenty first. Century (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies research , 1997).

٣٥- حول الأوضاع في آسيا الوسطى انظر:

Anna Matveeva "Democratization Legitimacy and Political change in Central Asia , "International Affairs , vol. 75, No.1(1999).

وحول تنافس بعض القوى الإقليمية على آسيا الوسطى انظر:

د.محمود سريع القلم، تأثير الحد الشمالي على مستقبل منطقة الشرق الأوسط (دمشق: المركز العربية للدراسات الاستراتيجية - ترجمات استراتيجية، العدد ٦، نوفمبر ١٩٩٦).

Hoomin peimiani , Regional Security and The Future of Central Asia: The Competition of Iran , Turkey and Russia (london: Praeyer, 1998).

٣٦- انظر على سبيل المثال:

بيتر روجرز وبيتر ليدون، المياه في العالم العربي.. آفاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوقي جلال (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧)؛ مجموعة من الباحثين، مشكلة المياه في الشرق الأوسط: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، جزآن، ١٩٩٤)؛ وحول مشروع الغاب انظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول..، ص ٣٩، وما بعدها.

٣٧- انظر: أحمد دياب، "الأزمة التركية - السورية: المحددات والقيود، السياسية الدولية، العدد ١٣٥ (يناير ١٩٩٩).

٣٨- لمزيد من التفاصيل انظر:

د.هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، مرجع سبق ذكره، ص ٤١ وما بعدها؛ أحمد ترك وعبد الله جاد، مرجع سبق ذكره.

٣٩- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول..، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٧ وما بعدها.

٤٠- زكي العايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: سينا للنشر، ط١، ١٩٩٤)

٤١- نقلًا عن د. ناصيف حتى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٧٩-٤٨٠.

٤٢- لمزيد من التفاصيل انظر:

هيثم مزاحم، "عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران"، شؤون الأوسط، العدد ٨٤ (يونيو ١٩٩٩).

٤٣- المرجع السابق.

٤٤- يأتي ذلك في إطار الموقف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية بشأن رفض التضامن العربي، والعمل من أجل عرفلته أو تخريبه في حالة حدوثه. وهو ما يعكس الرؤية الأمريكية بشأن التفكير في مستقبل غير عربي للمنطقة. انظر:

- د.محمد عبد الفضيل، "الشرق - أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل العربي"، المستقبل العربي، العدد ٢٢٠ (يونيو، ١٩٩٧).
- ٧٩-فيليب روبنسن تركيا والشرق الأوسط ترجمة ميخائيل نجم خوري (ليماسول: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث).
- ٨٠-د.هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، مرجع سبق ذكره.
- ٨١-د.نيفين مسعد، "العرب وإيران"، في: مجموعة من الباحثين، حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧) ص ١٩٥ وما بعدها.
- ٨٢-أحمد ترك وعبد الله جاد، مرجع سبق ذكره.
- ٨٣-التقرير الإخباري (١١/٥/١٩٩٩).
- ٨٤-الحياة اللندنية (١٤/٧/١٩٩٩).
- ٨٥-وكالة أنباء الشرق الأوسط (٣/٧/١٩٩٩).
- ٨٦-الشرق، العدد ٣٨٢ (٢-٨/٨/١٩٩٩)؛ رياض قهوجي، "احتمالات المواجهة تراجعت بعد ضربة الزلزال"، الحياة اللندنية (٤/٩/١٩٩٩).
- ٨٧-الأهرام (١٤/٨/١٩٩٩).
- ٨٨-د.ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره.

- ٦١-الأهرام (٢٨/٥/١٩٩٨). وحول سياسات الرئيس خاتمي بصفة عامة انظر:
- Eric Hooglund "Khatami's Iran, " current History (February, 1999).
- ٦٢-الخليج الإماراتية (١٣/٧/١٩٩٩).
- ٦٣-حول جولة الرئيس خاتمي العربية انظر:
- ياسين مجيد، "جولة خاتمي العربية"، شؤون الأوساط، العدد ٨٤ (يونيو ١٩٩٩). وحول مظاهر ودوافع التقارب بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة انظر: د.حسن أبو طالب، "الانفتاح الإيراني والمصالح العربية في الخليج" السياسة الدولية، العدد ١٣٦ (أبريل ١٩٩٩)؛ د.عبد الخالق عبد الله، "انعكاسات التقارب السعودي - الإيراني"، الخليج الإماراتية (٢٣/٥/١٩٩٩). وفي أواخر يوليو ١٩٩٩ أدلى الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية بتصريح لافت قال فيه: "من حق إيران أن تسعى لتطوير دفاعاتها وما يخدم أمنها، وهذا ما يفعله الآخرون، وخاصة إسرائيل، فلماذا يشار لها دون غيرها؟" وهذا التصريح يكشف عن مدى التحول في الخطاب السياسي السعودي والخليجي بصفة عامة تجاه إيران.
- ٦٤-نقلًا عن هيثم مزاحم، مرجع سب ذكره، ص ص ٧٠-٧١.
- ٦٥-نقلًا عن مارتين إنديك، "الحوار سبيل تحسين العلاقات الأمريكية - الإيرانية"، الخليج الإماراتية (١٧/١٠/١٩٩٩).
- ٦٦-المرجع السابق.
- ٦٧-لمزيد من التفاصيل انظر:
- د.جلال عبد الله معوض، "واقع وآفاق العلاقات المصرية - التركية"، في: د.عبد المنعم المشاط (محرر)، مرجع سبق ذكره.
- ٦٨-الأهرام (٢٧/٧/١٩٩٩).
- ٦٩-الخليج الإماراتية (٨/١٢/١٩٩٩).
- ٧٠-الأرقام مستقاة من تصريحات لمسؤولين مصريين.
- ٧١-مجلة الوسط، العدد ٣٩٢ (٢/٨/١٩٩٩).
- ٧٢-الأهرام (٩/٣٠، ٢/١٠/١٩٩٩).
- ٧٣-الأهرام (٢٤/٧/١٩٩٩).
- ٧٤-د.جلال عبد الله معوض، مرجع سبق ذكره.
- ٧٥-الأهرام (٢٢/٧/١٩٩٩).
- ٧٦-د.جلال عبد الله معوض، مرجع سبق ذكره.
- ٧٧-الأهرام (٢٥/٨/١٩٩٩).
- ٧٨-هناك العشرات من الدراسات التي صدرت مؤخرًا، والتي تحذر من الآثار المدمرة للمشروع الشرق - أوسطي على الوطن العربي. انظر على سبيل المثال:
- ماجد كيالي، المشروع الشرق - أوسطي: أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد ١٣، ط١، ١٩٩٨)؛